

مفهوم الحرف وتقاير السّات بين

The Concept of the Particle and Feature

أقسام الكليم

Borrowing Among Parts of Speech

في النحو العربي

in Arabic Grammatical Tradition

عبد الرحمن بودرع

Abderrahmane Boudraa

جامعة عبد الملك السعدي - المغرب

Abdelmalek Essaadi University, Morocco

Abstract

The particle is a part of speech and has its own assigned chapter. Grammatical endings belong to another part. Different parts of speech are assigned to different chapters, the first of which is called the "science of what Arabic speech is" or "the explanation of the different types of Arabic". It is the most important chapter in Arabic grammar books, because it contains the earliest formative terms which include: *kalim* "words," *kalām* "speech," *'aqsām-u l-kalām* "parts of speech," and *mā ya'talif-u minh-u l-kalām* "that which is combined to generate speech." The current study deals with the three parts of Arabic speech from a descriptive and explanatory perspective. It discusses the semantic loaning phenomenon and the mutual distribution that occur between the noun, verb, and particle. This phenomenon is viewed as a dynamic process and encompasses the labeling of different parts of speech and their respective categories and sub-categories, because parts of speech overlap with one another, especially particles. The more general, fuzzy, and indeclinable in nature the particle is, the closer to being prototypically particle-like. Conversely, the more distant from being prototypically particle-like, the more likely the particle to resemble the other (two) parts of speech through borrowing from them form and meaning features. This is so, because the boundaries between parts of speech are ambiguous or fuzzy being unspecified and parts of speech themselves vary in their affiliation to their respective category.

Keywords: parts of speech, feature borrowing, category and sub-category, defining by exemplification, defining by abstracting from reality, the semantics of particles, fuzzy boundaries, boundary erasure

ملخص البحث

الحرف في العربية جزء من أقسام الكليم، وهو جزء مقسوم عَقِدَ له باب معلوم، ومجاري أواخر الكلم أو وجوه الإعراب جزء آخر. وتتعدّد الأجزاء وتعقد لها الأبواب. وأول الأبواب "علم ما الكليم من العربية" أو "تفسير وجوه العربية"، وهو أهم الأبواب في كتب النحو العربي؛ لأنه يتضمن المقولات الأولى المؤسّسة. وقد سميت هذه المقولات الأولى بالكليم، والكلام، وأقسام الكلام، وما يأتلف منه الكلام. وسيعالج البحث أقسام الكليم الثلاثة

وصفاً وتفسيراً، ويقف عند ظاهرة التقارض و"التوزيع التبادلي" التي تحصل بين الاسم والفعل والحرف، وينظر إلى الظاهرة بصفاتها "حركية" تتحكم في تصريف الكلام على وجوهه وتفرع فروعاً من أصوله. فأقسام الكلم يُدخل بعضها بعضاً، ويترسل بعضها في بعض، وأكثرها في ذلك الحروف، فكلما كان الحرف أوغلاً في الإبهام والعموم والبناء كان عريقاً في الحرفية وأقرب إلى أن يكون أمّ الباب في جنسه، وكلما ابتعد عن العراقة الحرفية وإمامة الباب اقترب من الشبه بباقي أقسام الكلم، بالاستعارة منها والقياس عليها. فالحدود بين أقسام الكلم حدودٌ مبهمةٌ غيرٌ مُحددة؛ لأن أقسام الكلم تتفاوت في درجات الانتساب إلى قسومها.

الكلمات "المفاتيح": أقسام الكلم، تقارض الخصائص/ السمات، الأصل والفرع، الإحالة على الواقع، الانتزاع من الواقع، دلالات الحرف، غموض الحدود، انحاء الحدود

تقديم

الحرف في العربية جزءٌ من أقسام الكلم، وهو جزءٌ مقسومٌ عقده له بابٌ معلومٌ¹ ومجاري أو آخر الكلم (سيبويه ١٩٨٨ : ١٣/١) أو وجوه الإعراب (الفراهيدي ١٩٨٥ : ٣٣) جزءٌ آخر. وتتعدّد الأجزاء وتعدّد لها الأبواب... وأول الأبواب "علم ما الكلم من العربية" أو "تفسير وجوه العربية"، وهو أهم الأبواب لأنه يتضمن المقولات الأولى. وقد سميت هذه المقولات الأولى بالكلم (سيبويه)، والكلام (عند المبرد في بعض معانيه)، وأقسام الكلام (الزجاجي)، وما يتلّف منه الكلام (ابن السراج وأبو علي الفارسي). والكلم في لغة النحو أصناف الكلمات وأقسامها بعد الاستقصاء والتصنيف. وأما من أطلقوا الكلام (كالمبرد والزجاج وابن السراج...) فقد أرادوا به ما به يقوم ويأتلّف، أي إنّ أقسام الكلم كلامٌ باعتبار ما ستؤول إليه. ويبدو أن سيبويه وهو يُطلق لفظ الكلم أشد احترازاً من غيره ممن أطلق ألفاظاً أخر لأنه أراد ظاهر اللفظ قبل مصيره ومآله في الدلالة.

¹ أشهر قسمة للكلم عند النحاة أنها اسم وفعل وحرف؛ لأن هذه المقولات الثلاث تستغرق الظواهر اللغوية كلها حسب تصورهم. وأما زيادة المبرد للعبارة: "لا يخلو الكلام عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة" (المبرد : ٣/١)؛ فلأن اللسان الطبيعي يحتاج إليها في تأليف الكلام، ولا يعني ذلك أن اللغات كلها تقسم مقولاتها إلى ثلاث ولا تحصر قسمتها إلا فيها، ولكنه تقسيم عقلي غير مخصوص بالعربية. ورجع أبو نصر الفارابي اشتراك جميع الألسنة في مثل هذه القسمة، عند العرب (اسم، وفعل، وحرف) واليونان (اسم، وفعل، وأداة) إلى أنّ في الألفاظ أحوالاً تشترك فيها جميع الأمم بمقتضى المنطق والعقل. (الفارابي ١٩٦٨ : ٧٦-٧٧).

١. أقسام الكلم بين سيويه والنحاة

لقد نَظَرَ فَرِيْقٌ من النحاة إلى الكلام بوصفه صادرا من أقسام الكَلِمِ مُؤْتَلِفًا منها، فقال ابنُ السراج: "الكلامُ يأتلفُ من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف" (١٩٨٥: ٣٦/١)، ومنهم من أطلق الكلامَ على الكلم، كقول المبرد: "الكلامُ كلُّه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى..." (المبرد: ٣/١)، وقول الزجاج: "أقسام الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى" (١٩٨٤: ١).

وقد علق السيرافي على اختيار سيويه قائلًا: "ولو ذكر الكلام كان معييا ولكنه اختار الأَفْصَحَ الأجود لعناه الذي أرادَه" (١٩٨٦: ٤٩/١)^٢ وعلق ابن جني قائلًا: "قال سيويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية، فاختار الكَلِمَ على الكلام؛ وذلك أن الكلام اسم من كَلَمَ... فلما كان الكلام مصدرًا يصلح لما يصلح له الجنس ولا يختص بالعدد دون غيره عدل عنه إلى الكلم الذي هو جمع كلمة... وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي الاسم والفعل والحرف، فجاء بها يَخْصُ الجمع وهو الكلمُ وترك ما لا يَخْصُ الجمع وهو الكلامُ، فكانَ ذلك أليقَ بمعناه وأوفقَ لمراده" (ابن جني: ٢٥/١). وعلّق عبدُ القاهر الجرجاني في الرسالة الشافية بأن عدَّ كتاب سيويه من الكتب المبتدأة الموضوع في العلوم المستخرجة، وأن أصحابها "قد سَبَقُوا في فصولٍ منها إلى ضَرْبٍ من اللفظ والنظم أعْيَا من بعدهم أن يطلبوا مثله، فجعلوا لا يزيدون على أن يحفظوا تلك الفصول على وجوهها..." (١٩٩٢: ٤٠٦).^٣ ومعنى ذلك أن حُدودَ سيويه في صدرِ الكتاب أو في موضع آخر أوضاعٌ مخصوصةٌ ذاتُ عبارةٍ ونَظْمٍ محفوظٍ لصاحبه مَنسُوبٍ إليه، فقد سَبَقَ إلى ما سَبَقَ إليه من اللفظ والنظم.

وقد علّق أبو القاسم السهيلي (ت. ٥٨١هـ) على تقسيم الزّجاجي قائلًا: "قال فيه أبو القاسم رحمه الله: أقسامُ الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف. وهذه العبارة على طولها واهيةٌ مردودةٌ، وعبارة سيويه على إيجازها صحيحةٌ مفيدةٌ، قال سيويه: الكلم اسم وفعل. ووجهُ الردِّ على أبي القاسم في عبارته من وجهين: أنه عبر بالكلام

^٢ ويمكن أن يذكر في هذا السياق أن شراح الكتاب عمدوا إلى إعراب كلام سيويه وبيان معانيه القريبة والبعيدة وأفاضوا في ذلك معاملين إياه معاملة المتن الإمام الذي يشرع النظر النحوي واللغة النحوية، ومنزلين ألفاظه منزلة المصطلح العلمي الصارم. ولعل أقدم شرح كامل لمتن الكتاب وصل إلينا شرح أبي سعيد السيرافي. وقد سجل ابن النديم في الفهرست عددا من الشروح التي وضعت على الكتاب قبل شرح السيرافي ولم يصل أغلبها فيما يظن... هذا، وقد حرص شراح الكتاب على تقليب ألفاظ سيويه على أوجهها المعجمية والإعرابية المختلفة، ومن حرصهم ما يلاحظ من عرض السيرافي لعبارة العنوان - وهي: "هذا باب علم ما الكلم من العربية" - في خمس عشرة صورةً إعرابيةً محتملةً تعكس خمسة عشر وجهةً دلاليةً (السيرافي ١٩٨٦: ٥١/١).

^٣ الرسالة الشافية في وجوه الإعجاز (وهي ملحقة بكتاب دلائل الإعجاز، ص: ٤٠٦)

عن الكلم الذي هو جمعُ كلمة... وأما الكلام فهو اسم مفرد يعبرُ به عن المعنى القائم في النفس الذي تدلُّ عليه العباراتُ وما يُصطَلَحُ عليه من الإشارات... والوجه الثاني أنه قال: أقسام الكلام ثلاثة، فنوع الكلام ثلاثة أنواع وجعل الكلام جنساً جامعاً له، فخرج من مضمون ذلك أن الاسم على حدته يُسمى كلاماً وكذلك الحرف والفعل... (السهيلي ١٩٧٨: ٦١-٦٢).

أما الحد الذي قدمه المبرد فهو شرح لعبارة سيويه من غير تصريح. فلما أطلق سيويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية، أطلق المبرد: هذا تفسير وجوه العربية. فالعلم الذي في حد سيويه هو تفسير عند المبرد، وكلم العربية عند الأول وجوهها عند الثاني. فتبين بذلك أن عبارة المبرد ضرب من تفسير عبارة سيويه.

وقد عقد ابن الطراوة موازنةً بين حد سيويه وحد أبي عليّ الفارسيّ في الإيضاح فقال: "قال سيويه: الكلم اسم وفعل وحرف. وقال مؤلف كتاب الإيضاح: الكلم يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف. فما زعمه سيويه منقسماً إلى ثلاثة زعمه المؤلف مُلتبماً من ثلاثة. وهذا نقض الأول ضرورة، إلا أن ما زعمه سيويه معقولٌ مقولٌ، وما زعمه المؤلف لا معقولٌ ولا مقولٌ؛ تقول: ما الشيء الذي ينقسم إليه الكلام؟ فيقول: الاسم والفعل والحرف. ثم تقول: ما الشيء الذي ينقسم منه الاسم والفعل والحرف؟ فيقول الكلم، فيدور كل واحدٍ منهما على صاحبه، فهذا معقولٌ مقولٌ. وإذا قلت: ما الشيء الذي يتألف من الاسم والفعل والحرف؟ فيقول: الكلام، ولا يقول الكلم؛ لأن الكلم مُنقسمٌ إلى غيره لا مُؤتلفٌ من غيره، فلا يكون الشيء الواحد في الحال الواحدة منقسماً مؤتلفاً، ولهذا لا تقول: ما الشيء الذي يتألف منه الكلم؟ لأنه جامع هذه الثلاثة لا مجموعها. فهذا لا معقولٌ ولا مقولٌ، فإن اتلفت هذه الثلاثة على نظام [...] كان كلاماً مفيداً مقولاً لا كلياً، وإن اتلفت على غير نظام [...] كان كلياً غير مفيد لا كلاماً. فالصواب ما قاله سيويه رحمه الله" (ابن الطراوة ١٩٩٤: ٥-٦).

لقد كان سيويه أشدَّ احترازاً في تعريفه من غيره، على ما في التعريف من إطلاق وبساطة. ولعل سيويه وهو يترجم للباب يقصد به: هذا باب إعلام المخاطبِ كلم العربية وإخطارها بذهنه. وقد تناول المعلومات من مبادئها - كما يُملي عليه نظره - فأنحدر من العربية إلى كليها، وعقد لهذا المعلوم باباً لا كتاباً لأن الباب جزءٌ من الكتاب يُقدّم جزءاً من المعلوم. ورتبة هذا الباب - وهي الصدارة - تناسب رتبة علم الكلم من العربية. ومع ذلك "فليس من أحاط علماً بحقيقة الاسم والفعل والحرف أحاط علماً بالعربية كلها، والدليل على هذا التأويل... قوله: هذا باب علم ما الكلم من العربية، ولم يقل هذا كتاب علم" (السيرافي ١٩٨٦: ١/٥٠). أما الكلم أنفسها

فهي شاملة على جميع مَوَضعِ الكَلَامِ، ولكن المرادَ بعضُها، وهذا من بابِ إطلاقِ لفظِ "الكَلِّ" وإرادةِ "البَعْضِ"، وهذا "البَعْضُ" المرادُ تَبَيُّهُ "مِنْ" البيانيةِ المَخْصِصَةِ التي تُقَيِّدُ الكَلِمَ بِكَلِمِ العَرَبِيَّةِ دُونَ سِوَاهَا.^٤

يَظْهَرُ من تلكَ الحدودِ أن تعريفَ سيبويه امتازَ بِمُوافَقَتِهِ لمعناه ومطابقتَهُ لما وُضِعَ له، وهو تعريفٌ لغويٌّ مباشرٌ يَقْصِدُ إلى بيانِ عَدَّةِ الكَلِمِ، وهو تفسيرٌ ثلاثةَ أشياءَ مَخْصُوصَةٍ، لا إلى الحديثِ عن مصدرِ التكليمِ وهو الكَلَامِ. فأرادَ سيبويه القسمةَ الأولى المعروفةَ وهي قسمةُ المقولاتِ إلى أصنافِها الموجودةِ في اللغة. فكان الحدُّ - فوقَ كونه مُمَيَّزًا لا مُصَوَّرًا - مُوافِقًا للمحدودِ كما هو في الوجودِ اللغوي لا مُطابِقًا للمعاني الكَلِمِيَّةِ التي في الذهن. أي المَقْسَمُ معنَى لغويٌّ في الواقعِ لا معنَى عقليٌّ في الذهن.^٥

ومن صفاتِ الحدِّ عندَ سيبويه أنه يَنْطَلِقُ من عُمومٍ وإطلاقٍ أي من عُنوانٍ عامٍّ يحدِّدُ الأصولَ ويخلو من القُيُود: "هذا باب علم ما الكلم من العربية"،^٦ ثم يأتي بالتفصيلِ والتقييدِ داخلَ المبحثِ، وقد يكونُ إرجاءُ بقيةِ البابِ إلى فصولٍ وأبوابٍ لاحقةٍ.

ومن صفاتِ الحدِّ عنده أنه حدٌّ بالإحالةِ على الوقائعِ لا الانتزاعِ مِنَ الوقائعِ (بودرع ٢٠١٣: ١١٣). وذلك ظاهرٌ في تعريفه المَفْصَلِ لكَلِمِ العَرَبِيَّةِ: "فالاسمُ رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ، وأمَّا الفعلُ فأمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظِ أحداثِ الأسماءِ وُبَيِّنَتْ لما مَضَى ولما يَكُونُ ولم يَقَعْ وما هو كائنٌ ولم يَنْقَطِعْ... وأمَّا ما جاءَ معنى وليسَ باسمٍ ولا فعلٍ فنحوُ ثمَّ وسوفَ وواوِ القَسَمِ ولامِ الإِضَافَةِ ونحوِ هذا" (سيبويه ١٩٨٨: ١٢/١)، وفي قوله في الحركاتِ الإِعْرَابِيَّةِ: "والنصبُ في الأسماءِ رأيتُ زيداً، والجرُّ مررتُ بزيدٍ، والرفعُ هذا زيدٌ، وليسَ في الأسماءِ جَزْمٌ...". (١٤/١).

^٤ للتَّوَسُّعِ يُنظَرُ في شَرْحِ كِتَابِ سِيبَوِيهِ لِلسِّيْرَانِي (١٩٨٦: ١/٥٠).

^٥ تعرَّضَ البَاحِثُونَ بِالدَّرْسِ لِمَنَاجِجِ النَحْوِيِّينَ القَدَمَاءِ فِي مَعَالِجَةِ أَقْسَامِ الكَلِمِ عَامَةً، وَقَسَمَ الحَرْفَ خَاصَةً، فَقَدَ بَيَّنَّ مَعَادَ الدَّخِيلِ فِي بَحْثِ لِه فِي مَنزِلَةِ الحَرْفِ عِنْدَ النَحَاةِ، أَنَّ مِنْ مَظَاهِرِ الرُّؤْيَةِ النَظَرِيَّةِ الَّتِي أَسْهَمَتْ فِي تَكْوِينِ البِنَاءِ النَظَرِيِّ لِلحَرْفِ فِي النَظَرِيَّةِ النَحْوِيَّةِ العَرَبِيَّةِ، مَظْهَرَيْنِ بَارِزَيْنِ، هُمَا التَّجْرِيدُ وَالتَّرْتِيبُ الطَّرَازِي؛ فَالتَّجْرِيدُ مَظْهَرٌ يؤولُ إِلَى تَوَخِّي حَقِيقِ شَرْطِ الاِقْتِصَادِ فِي عِدَدِ القَوَاعِدِ الضَّابِطَةِ لِلظَّاهِرَةِ المَدْرُوسَةِ بِمَحَاوَلَةِ رَدِّ الشَّدُوذِ الظَّاهِرِ فِي بَعْضِ مُعْطِيَاتِهَا إِلَى القَاعِدَةِ الأَصْلِ بِوِاسِطَةِ التَّقْدِيرِ أَوْ التَّأْوِيلِ أَوْ التَّعْلِيلِ... وَأَمَّا التَّرْتِيبُ الطَّرَازِي فَمُصْطَلَحٌ يَعْبُرُ عَنِ مَرَجِعِيَّةِ كُلِّ مَقُولَةٍ... وَتَعْنِي هَذِهِ الرُّؤْيَةُ الطَّرَازِيَّةُ أَنَّ ثَمَّةَ سُلْمِيَّةٍ فِي عِلَاقَةِ الظَّاهِرَةِ اللُّغَوِيَّةِ المَدْرُوسَةِ بِالأَصْلِ الَّذِي تَنْتَمِي إِلَيْهِ (يُنظَرُ: الدَّخِيلُ ٢٠١٩).

^٦ وهو عنوان الباب أو ترجمة الباب كما اصطلح عليه السيراني (١٩٨٦: ١/٥٠) وتبعه في ذلك الأعلام الشنتمري (١٩٨٧: ١/١٠٢).

لقد تأمل أبو سعيد السيرافي وغيره في أمثلة سيبويه وانتزَعوا منها الحدَّ للاسم والفعل والحرف. وعلَّق السيرافي على حدِّ الإحالة على الوقائع بقوله إن سيبويه لم يحدِّ الاسم "بحدِّ ينفصلُ به عن غيره ينمازُ من الفعل والحرف، وذكر منه مثلاً اكتفى به عن غيره، فقال: الاسم رجل و فرس... " (١٩٨٦: ١/٥٣)، فكأنَّ أبا سعيد يأخذ على سيبويه طريقته في الحدِّ بوصفه حدًّا غيرَ واصفٍ ولا مُميِّزٍ ولا جامعٍ ولا مانعٍ، ولكنه نُحِيلُ على الوجود العينيِّ، وقدَّم بدلاً من ذلك فقال: إن سأل سائل عن حد الاسم فإن الجواب في ذلك أن يقال: كلُّ شيءٍ دَلَّ لفظه على معنى غير مُقترِنٍ بزمان مُحصِّلٍ من مُضيٍّ أو غيرِه فهو اسمٌ. فهذا الحدُّ الذي لا يخرجُ منه اسمُ البتة ولا يدخلُ فيه غيرُ اسمٍ (١/٥٣)، مثلما فعل المبردُ قبله في تعريفه للاسم بتمييزه من غيره: وتعدُّ الأسماءُ بواحدة: كلُّ ما دخله حرفٌ من حروف الجر فهو اسمٌ، وإن امتنع بذلك فليس باسم (المبرد: ٣/١).

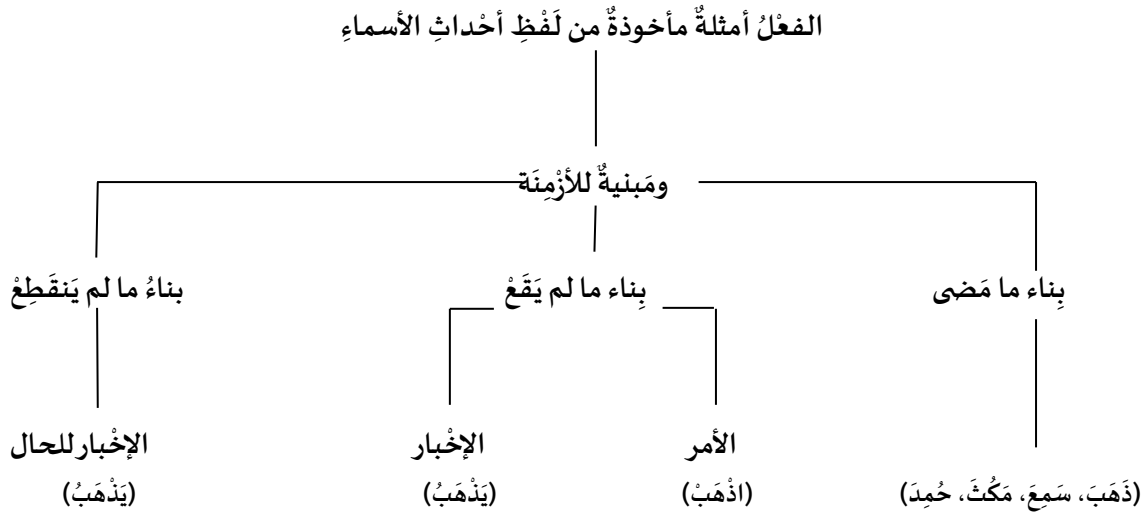
فهذا حدُّ منتزَعٌ من استقراء الوقائع. وقد حرَّص السيرافي على تثبيتِ أطرادِ تعريفه وعدم تخلفه عندما اعترض على مَنْ عاب على حدِّه الجمع دون المنع. ومُرادُ العائبِ إثباتُ الخلطِ على السيرافي، بين حدِّ الاسم وحدِّ الفعل. وقد دافع السيرافي عن حدِّه بأنه يدلُّ على مُسمَّاه دلالةً لفظيةً...

فحدُّ سيبويه نُحِيلُ على الوقائع أو نموذجٍ للإحالة على الوقائع، وحدُّ السيرافي مُجرَّدٌ من الوقائع مُنتزَعٌ منها أو نموذجٍ للمُجرَّدِ المنتزَعِ من الوقائع. وقد أتى حدُّ الانتزاعِ التنازُعِ والاختلافِ من جهة أنه حدُّ نظريٌّ مُستنبطٌ يهتمُّ بما تأمَّله من جوانبِ في المحدودِ، ويأتيه الاعتراضُ ممَّا أسقطه منه. ويقفُ الاختلافُ بين الناظر (الحادِّ) والمُعترِضِ (الناقد) فيما يَحتمَلُه المحدودُ من معانٍ وتأويلاتٍ.

أما حدُّ الإحالة أو "التعريفُ بالمثال" فحظُّه من النظر انتقاء الأمثلة وحصرها في أنواع معينة، وقد ظهر أن الأمثلة التي اختارها سيبويه في حدِّه للاسم تأسيسٌ للقاعدة وترجمة لباب الأسماء وعنوانٌ عليها مُكتفى به عن غيره، ويقتضي الحدُّ التمثيليُّ أن خصائص المثال تُقدِّمُ صورةَ المُعرِّفِ الأصليَّة. والفرقُ بين تعريفِ الاسم بالحدِّ النظري المنطقي [أو الحدِّ بالانتزاع والاستقراء] وبين حدِّه بالمثال [أو بالإحالة على الأمثلة] أن الأولَ توخَّى الصورةَ العامةَ المنتزعةَ من الوقائع، وهي صورةٌ نظريَّةٌ واضحةٌ، وأن الثاني عرَّفَ بالجزئيات الملازمة وأحال على الوقائع مباشرةً.

وأما حدُّ الفعلِ فهو مَبنيٌّ على حدِّ الاسم، لأن الأفعال مُشتقةٌ من الأسماء، وهو حدُّ نظريٌّ رُوِيَ فيه تَكُونُ مقولةِ الفعلِ.

ليس الفعل أمثلةً، لكنه أمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء. وليس أمثلةً مأخوذةً من تلك الألفاظ وَحَسْبُ، ولكنه بُنِيَ للأزمنة المختلفة أيضاً. فظهر أنّ في حَدِّ الفعلِ مراحلَ مُتتاليةً تُحاكي مراحلَ تَوَلَّدِ الفعلِ المتتالية: "وأما الفعلُ فأمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكونُ ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع، فأما بناءُ ما مضى فَذَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكَّتَ وَحَمِدَ. وأما بناءُ ما لم يقع فإنه قولكُ أمراً: اذْهَبْ واقتُلْ واضْرِبْ، ومُخْبِراً: يَقْتُلْ ويذْهَبْ ويضْرِبُ ويُقْتَلُ ويضْرَبُ، وكذلك بناءُ ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أَخْبَرْتَ... والأحداثُ نحو الضَّرْبِ والقَتْلِ والحَمْدِ..." (سيوييه ١٩٨٨: ١/١٢)، كما هو مبين في الشكل (١).



الشكل (١)

وقد فسّر السيرافي الأمثلة بالأبنية التي يكون عليها الفعل من ثلاثي ورباعي، وفسّر أحداث الأسماء بالمصادر التي يُخْدِثُها أصحابُ الأسماء.^٧ وفسّر أزمنة الفعل التي بُنِيَتْ لها الأفعال بالماضي والمستقبل والكائن في وقت النطق أو الفاصل بين ما مضى ويمضي.

أما عبد القاهر الجرجاني فقد ذهب في "الرّسالة الشّافية" إلى أنّه "لا يُعَلِّمُ أحدٌ أتى في معنى كلام سيوييه عن الفعل بما يوازئُه أو يدانيه أو يقع قريباً منه، ولا يقع في الوهم أيضاً أن ذلك يُستطاع. أفلا ترى أنه جاء في

^٧ علّل السيرافي ومن جاء بعده كون الفعل مأخوذاً من أحداث الأسماء، على طريقة البصريين (السيرافي ١٩٨٦: ١/٥٦)، وتعليل الأوضاع طريقاً إلى تثبيتها وتمكينها في النفوس، وهذا مذهبٌ تنهَجُ عند كثيرٍ من شُراحِ الكتاب والنحويين الذين خَلَفُوا مِنْ بَعْدِهِمْ، ويُمكنُ عدّه بناءً عقلياً مشيداً وراء البناء اللغوي الذي شادّه صاحبُ الكتابِ ونظّر به في لسان العرب، وقريبٌ منه صنيع الرّجائي في الإيضاح (١٩٧٩).

معناه قوهم: والفعل ينقسم بأقسام الزمان، ماضٍ وحاضرٌ ومُستقبلٌ، وليس يُخفى ضعفُ هذا في جنبه وقصوره عنه... (٢٠٠٨: ٦٠٥).

أما عبارة سيويه في حدّ الفعل فقد بلغت عند عبد القاهر الغاية في البيان والدقة في النظم، ولكن الرجل لم يبيّن مآتي حكمه على عبارة سيويه ولم يفصل في ذلك.^٨ وظهر أن النحاة أهملوا زمناً بعينه يمكن تسميته بالزمن المبهم المطلق المعلق: "ما يكون ولم يقع" (١٩٨٨: ١/١٢).

وسبب كون عبارة سيويه جامعةً مبيّنةً أنه يُحيل على الواقع والأمثلة لا على كليات ذهنية، وجاءت أزمته لغويةً طبيعيةً لا فلسفيةً نظريةً. وقد انفرد أبو القاسم ابن سعيد المؤدّب (ت. ٨٣٥هـ) فيما يُعلم، بتقسيم للماضي إلى ثلاثة أنواع: نصّ ومثّل وراهن. فالنصّ ما وافق لفظه لفظ الماضي ومعناه معناه. والمثّل ما كان لفظه لفظ الماضي ومعناه مُستقبل الزمان ومُستأنفه، نحو قوله تعالى: {أتى أمر الله فلا تستعجلوه} أي يأتي، والراهن المُقيم على حالة واحدة، مثل قوله تعالى: {وكان الله على كل شيء قديرًا} (المؤدّب ٢٠٠٤: ٣٦-٣٧).

وظهر من تقسيمه هذا الذي يجري على ما عليه لسان العرب أن بعضه موافق لبعض ما جاء في تعريف سيويه، ذلك أن الراهن عند أبي القاسم المؤدّب موافق للكائن الذي لم ينقطع عند سيويه، لأن المُقيم على حالة واحدة، غير متأثر بزمان معين، متّصل غير منقطع.

^٨ كذا ذهب الأستاذ محمود محمد شاكر في مقالته "رسالة في الطريقي إلى ثقافتنا" التي نُشرت بمقدمة كتابه التنبي (١٩٨٧: ١٠-١٣). وقد انتقد الأستاذ محمود شاكر رحمه الله عبد القاهر في عدم إيضاحه لعبارة سيويه، وأبا سعيد السيرافي والنحاة بعده فيما درجوا عليه من تقسيم زمان الفعل إلى ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ لا غير، وقد قدّم محمود شاكر تفسيراً لعبارة سيويه في أزمنة الفعل عدّه هو أول بيانٍ عن جميع تلك العبارة بلا إغفال لشيء منها كما أغفلوه. فذهب إلى أن ما أراده سيويه من أمثله بيان الأزمنة التي تقترن بهذه الأمثلة كيف هي في لسان العرب، فجعلها ثلاثة أزمنة: فالزمن الأول هو المقترن بالفعل الماضي الذي يدل على فعلٍ وقع قبل زمن الإخبار به، ويخرج ما ورد على مثال الماضي ولا يُراد به المُضي. وأما الزمن الثاني وهو "ما يكون ولم يقع" فهو المقترن بزمنٍ مبهمٍ مطلقٍ مُعلّق لا يدل على حاضرٍ ولا مُستقبلٍ لأنه لم يقع بعد ولكنه كائن عند نفاذ الفعل من الأمور به، كقولك: أخرج ولا تخرج. فقد سلب هذا الضرب الدلالة على الحاضر والمستقبل لأنه لم يقع ولكنه كائن بالأمر والنهي، ومثله: قاتل النفس يقتل والزاني المحصن يُرجم. فهذا زمنٍ مبهمٍ مطلقٍ مُعلّق لم يقع عند الإخبار به، ولكنه مُعلّق بحدوث غيره، ويدخل فيه الدعاء (عقر الله لك) لأنه رجاءٌ بالدعاء أن يقع. أما الثالث "فما هو كائن لم ينقطع"، فهو خبرٌ عن حدثٍ كائن حينئذٍ به لم ينقطع بعد مُضي الحال إلى الاستقبال. ويُلحق به ما كان على بناء الماضي ولكنه كائن أبداً لا انقطاع له كما في قوله تعالى: {وكان الله غفوراً رحيمًا} (انظر: شاكر ١٩٨٧).

أما ابن الطراوة فقد وازنَ بينَ حدِّ سيبويه وحدِّ أبي علي الفارسي في الإيضاح، وروى أن تعريفَ الفعل على أساس الزمان غيرُ مُصيبٍ، وإنما المصيبُ أن يُذكرَ أن الفعلَ ينقسم بانقسام الحدث، لأن سيبويه عرّفه بأنه أمثلة مأخوذة من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائنٌ لم ينقطع. قال ابن الطراوة مُفسراً: يعني: لما مضى من الحدث وما يُنتظر، وما هو كائنٌ في حال الخبر، ولم يُجرِ للزمان هنا ذكرٌ... فَلِلْحَدَثِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ: عَدَمَانِ وَوُجُودٌ وَأَمْسٌ وَعَدُّ وَالْيَوْمُ مُنْجَرَّةٌ مَعَ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، انْجِرَارَ الشَّكْلِ وَالصُّورَةِ مَعَ اللَّوْنِ... (ابن الطراوة ١٩٩٤: ١٢). وقال سيبويه في موضع آخر: " فالأسماءُ المحدثُ عنها، والأمثلةُ دليلاً على ما مضى، وما لم يمضِ من المحدثِ به عن الأسماء، وهو الذَّهابُ والجلوسُ والضربُ، وليست الأمثلةُ بالأحداث ولا ما يكونُ منه الأحداثُ وهي الأسماءُ" (١٩٨٨: ١ / ٣٤). وقال ابن الطراوة مُعلِّقاً: " هذا جلاءٌ واضحٌ وبيانٌ قاطعٌ على أن هذه الأمثلة إنما اختلفت صيغها باختلافِ أحوالِ المحدثِ به في وجوده وعدمه. وأما قوله: ويتعدى إلى الزمانِ نحو قولك أذهب، لأنّه بُنيَ لما مضى منه وما لم يمض، فإنها ذلك بانجراره مع الحدثِ في الأحوالِ الثلاثة المذكورة كما ينجرُ الشكلُ والصورةُ مع اللونِ... وهذا رأيٌ قد استهوى جماعةً من النحويين وغيرهم فلم يفهموا ما الزمانُ وما المكانُ كنهَ فهمه، ولا وقفوا على حقيقة من علمه" (ابن الطراوة ١٩٩٤: ١٣).

٢. الحرف في العربية وحدود الكلم

أما المقولة الثالثة فهي الحرف، وهي في تعريف سيبويه ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل. واسم الحرف منقول عن اللغة الطبيعية إلى لغة التحوين النظرية بعد سيبويه وعرفهم، بالتخصيص^٩، ومما يلاحظ على اصطلاح الحرف:

* - أنه في اللغة الطبيعية يُطلق على معانٍ مختلفة. ومعنى نقل الدلالة بالتخصيص أن إطلاق الحرف في الأصل كان على عموم أقسام الكلم وليس على القسم الثالث؛ لأن المعروف في اللغة أن الاسم حرف والفعل حرف، فخصَّ القسم الثالث لمعنى ليس باسم ولا فعل بهذا الاصطلاح دون قسيمه. فليس القسم الثالث هو الحرف بالضرورة، لكنه حرف من أحرف الكلم ميمز بأنه ليس باسم ولا فعل. وقد أكد سيبويه هذا المعنى عندما ذكر أن علامات البناء: للحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى (١٩٨٨: ١ / ١٥)، ومعنى ذلك أن الأسماء والأفعال حروف ولكنها تختلف عن ذلك الحرف الذي جاء

^٩ يدخل في الحرف حرف الهجاء، وحروف المباني التي هي أصل الكلمات، وحروف المعاني التي هي قسيمة الأسماء والأفعال، والناحية، والحد، والقراءة القرآنية، واللغة. (انظر ابن منظور: مادة / حرف؛ والكفوي ١٩٩٢: ٣٩٣-٣٩٤، ٣٩٥).

لمعنى، وأن سيويه يُزَوِّجُ في الإطلاق بين عموم الدلالة وخصوصها. إن أقسامَ الكلمِ الثلاثةَ كلّها حُرُوفٌ، ولكنّ ثالثها حرفٌ مخصوصٌ بما يُحدِثه من معنى. وإطلاقُ الحروفِ عليها مُستمدٌّ من اللغة الطبيعية التي ظَلَّتْ مُصاحِبَةً للاصطلاح في كتاب سيويه.^{١٠}

* - ومما يدل على أن الحرفَ لفظٌ يطلُّقُ على الاسمِ والفعلِ وعلى ما ليس باسمٍ ولا فعلٍ ولا يخص القسم الثالث وحده ما جاء في نصوص دُلَّ فيها بلفظ الحرف على معنى أقسام الكلم في أحوال الاستعمال الكلامية المختلفة. فقد استعمل للدلالة على لفظ الاسم المعمول، في قوله: "ليس في العربية شيء يعمل في حرفٍ فيمتنع أن يُشركَ بينه وبين مثله" (سيويه ١٩٨٨: ١/١٦٩). وفي النص إشارة إلى جرّ المعطوف حملاً على المعطوف عليه المضاف إليه مع جوازِ نَصْبِهِ على المحلِّ لأنَّ العاملَ اسمٌ فاعلٌ يعملُ عمَلِ الفعلِ.

* - واستعمل الحرفَ للدلالة على المصدرِ الذي فيه معنى الدُّعاء، في قوله: "...ليس كلُّ حرفٍ يدخلُ فيه الألفِ في هذا الباب" (سيويه ١٩٨٨: ١/٣٢٩)، أي ليس كلُّ مصدرٍ مُبتدأٍ فيه معنى الدعاء يُعرَّفُ بالألفِ واللام، وقوله: "فهذه الحروفُ كلّها مبتدأةٌ مبنيةٌ عليها ما بعدها..." (١/٣٣٠)، وعلى المصدرِ الذي يأتي حالاً مُعرِّفاً: "هذا باب ما يُجْعَلُ من الأسماء مصدرًا كالمصدر الذي فيه الألفِ واللام نحو العراكِ، وهو قولك: مررتُ بهم الجَمَاءَ الغَفيرَ... وزعمَ الخليلُ رحمه الله أنهم أدخلوا الألفَ واللامَ في هذا الحرفِ وتكلّموا به على نيةٍ ما لا تدخُلُهُ الألفُ واللام..." (١/٣٧٥).

* - واستعمل في أسماء الأفعال: "هذا بابُ الحروفِ التي تُنزلُ بمنزلة الأمرِ والنهي لأن فيها معنى الأمرِ والنهي" (سيويه ١٩٨٨: ٣/١٠٠)، "واستعمل في الأسماء التي تحمل معنى التوكيد ككُلِّ وأجمعين: "كُلُّهم" إذا وقعَ موقعاً يكونُ الاسمُ فيه مبنياً على غيره، شُبِّهَ بأجمعين وأنفسهم ونفسه، فألحق بهذه الحروفِ..." (١/١١٦).

* - وأطلق لفظَ الحرفِ على الظرفِ: "هذا بابٌ ما يجري مما يكونُ ظرفاً... وذلك قولك: يومُ الجمعة ألقاك فيه... فصارت هذه الأحرفُ ترتفعُ بالابتداء..." (سيويه ١٩٨٨: ١/٨٤)، "واعلم أن هذه الحروفَ بعضها أشدُّ تمكناً في أن يكونَ اسماً من بعضٍ كالقصد والنحو والقُبلِ والنّاحية..." (١/٤١٦)،

^{١٠} علل ابن تيمية فعل سيويه هذا بأن سيويه كان حديث العهد بلغة العرب، وقد عَرَفَ أنهم يُسمّون الاسمَ والفعلَ حرفاً، فقيّد كلامه بأن قال: وقسموا الكلام إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وأراد سيويه أن الكلام ينقسم إلى ذلك قسمة الكلِّ إلى أجزائه لا قسمة الكلِّ إلى جُزئياته. (ابن تيمية ٢٠٠٤: ١٢/١٠٨).

"وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحوُ خلف وأمام، وقُدَّام ووراء، وفوق وتحت، وعند وقَبْل...".
(١/ ٤٢٠)، وأطلقَ على "الأسماءِ المبنية غير المتمكِّنة مثل كم، وهي تكونُ في المؤضِّعين (أي الاستفهام والإخبار) اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً... غير أنها^{١١} حروف لم تتمكَّن في الكلام، إنما لها مواضع تلزمها في الكلام" (١٥٦/٢).

* - وأطلقَ على الضمائر: "هذا باب ما تكونُ فيه أنت وأنا ونحن... وصفاً. اعلم أن هذه الحروف كلها تكونُ وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المُضمَّرين" (سيبويه ١٩٨٨: ٣٨٥/٢)، "واعلم أن هذه الحروف لا تكونُ وصفاً للمُظهر" (٣٨٦/٢)، وعلى أسماء الاستفهام: "فمعنى "أين" في أي مكان، و"كيف" على أية حال، وهذا لا يكونُ إلا مبدوءاً به قبل الاسم؛ لأنها من حروف الاستفهام، فشبَّهت بهل وألف الاستفهام...". (١٢٨/٢)، وصيغ التفضيل: "ولم تقوَ هذه الأحرف قوة الصفة المُشبَّهة" (٢٠٣/١).

* - وكما دُلَّ بالحرفِ على ضروب الاسم وحالاته المختلفة دُلَّ به أيضاً على ضروب الأفعال، كالأفعال المتعدية بحرف الجر: فهذه الحروفُ كان أصلها في الاستعمال أن توصلَ بحرف الإضافة (سيبويه ١٩٨٨: ٢٠٣/١)، وعلى الأفعال التي تتعرضُ بعضُ حروفها للحذف: "فليس كلُّ حرفٍ يُحذفُ منه شيء ويُثبَّتُ فيه، نحو: يكُ ويكُنْ، ولم أُبَلِّ ولم أُبالِ...". (٣٨-٣٩/١)، والأفعال المتعدية إلى مفعولين: "...الحروف التي بمنزلة حسبتُ وكان لأنها إنما يجعلان المبتدأ والمبنيَّ عليه فيما مضى يقينا أو شكاً أو علماً...". (٣٦٦/٢)، والأفعال التي لتقريب الأمور (أفعال المقاربة): "وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهةٌ ببعضها ببعض، ولها نحوٌ ليس لغيرها من الأفعال...". (٣٦٦/٢)، وعلى أسماء الأفعال: "واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المظهر... هذا باب ما لا تجوزُ فيه نون خفيفةٌ ولا ثقيلةٌ. وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل" (٢٤٢/١).

* - وقد أطلقَ السيرافي لفظَ الحرفِ على ضربٍ من الكلامِ وطريقةٍ فيه نحو "حينئذٍ الآن" التي أوردتها سيبويه وفسرها بأنها محذوف منها لكثرة الاستعمال فقال: "لم يُفسَّر هذا الحرف أحدٌ من مَضَى إلى أن مات المبردُ وفسَّره أبو إسحاق الزجاج...". (الششمري ١٩٨٧: ١/ ٥١١).

^{١١} وفي نسخة أخرى "أنها" بدل "أنها" وقد رجَّحها المحقق.

* - وبالجملة فإن الحرفَ لفظٌ يَدُلُّ على مَعْنَيْنِ: معنى خاصٍّ ومعنى عامٍّ؛ فأما المعنى الخاص فهو كونه قَسِيمَ الاسم والفعل، وهذا هو الاصطلاح الذي استقر بعد سيبويه. وأما المعنى العام فهو اللفظ مطلقاً، مفرداً كان أو مركباً. والإشكالُ الذي يَلْفُتُ الانتباهَ في حَدِّ الحرف والاصطلاح به هو اشتراكُ معنيين فيه، بَيْنَمَا سبيلُ الاصطلاحِ في الأصلِ التَّقْيِيدُ والتخصيصُ لا الاشتراكُ والعمومُ، لأن التخصيصَ سَنَنْ لاجِبٌ وطَرِيقٌ في الدلالة نَهْجٌ، والاشتراكُ سَنَنْ غامِضٌ يأتيه النَّقْضُ والاعتراضُ، وقد أطلق سيبويه الحرفَ وأراد به القسمَ الثالثَ تارةً وأرادَ مطلقَ اللفظِ تارةً أخرى. ولعلَّ أبسطَ تفسيرٍ يمكنُ تقديمه لحلَّ الإشكالِ أن يُقالَ إنَّ عصرَ سيبويه - وهو القرنُ الثاني للهجرة - لم يشهدَ استقرارَ المصطلحِ النحوي، وأنَّ تمييزَ الحرفِ بالمعنى العام عن الحرفِ بالمعنى الخاص لا يَحْصُلُ إلاَّ باستدعاء المعنى. والجديرُ بالذكرِ أن لفظَ "المعنى" الذي قَيَّدَ به سيبويه حَدَّهُ للحرف لم يَنْجُ هو نفسه من الاشتراكِ وتَعَدُّ الدلالاتِ. فقد وردَ "المعنى" دالاً على الموقعِ أو الموضعِ في قوله: "وَيُبَيِّنُ لَكَ أَنَّهَا [أَيِ الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةِ] لَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ أَنْكَ لَوْ وَضَعْتَهَا مَوَاضِعَ الْأَسْمَاءِ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ "إِنَّ يَضْرِبُ يَأْتِينَا" وَأَشْبَاهَ هَذَا لَمْ يَكُنْ كَلَاماً؟! إِلَّا أَنَّهَا ضَارَعَتِ الْفَاعِلَ لِاجْتِمَاعِهَا فِي الْمَعْنَى..." (سيبويه ١٩٨٨: ١/١٤). ودُلَّ بالمعنى على البناءِ والصيغةِ المخصوصة: "...كُلُّ بِنَاءٍ مِنَ الْفِعْلِ كَانَ مَعْنَاهُ أَفْعَلٌ..." (١/١٧). ودُلَّ به على المعنى اللغويِّ المخصوصِ الذي في الحرف، وهو المعنى المعجميُّ "حرفٌ جاءَ لمعنى - ما جاءَ لمعنى وليس باسم ولا فعل..." (١/١٢). وجاءَ على معنى الفِرْعِ الذي يُقَابِلُ الأصلَ نحو قوله مُعَلَّقاً على بيت المَرَارِ الأَسَدِيِّ:

سَلَّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ...

فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين "... (١/١٦٨).

* - إنَّ تمييزَ الحرفِ بالمعنى العام عن تمييزه بالمعنى الخاص لا يَحْصُلُ إلاَّ باستدعاء المعنى بوصفه مَقْوَمًا من مَقْوَمَاتِ القسمِ الثالث؛ فقد قال سيبويه مُعَرِّفاً: "ما جاءَ لمعنى وليس باسم ولا فعل"، وقال: "الحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلا للمعنى" (سيبويه ١٩٨٨: ١/١٥). فهذا يدلُّنا على أنَّ اللفظَ المشتركَ إذا اضْطُلِحَ به احتاجَ إلى قَيِّدٍ يَرْفَعُ اللَّبْسَ فيطولُ المصطلحُ - وما ينبغي للمصطلح أن يطولَ -، ومن مظاهرِ الطَّوْلِ في الاصطلاح طولُ تراجمِ الأبوابِ أو العناوين والتفصيلُ فيها، والنموذجُ في ذلك "بابُ الفاعل"، وهو بابٌ طويلٌ مُفَصَّلٌ يَشْتَمِلُ على ذِكْرِ أَنَاطِ الْجُمَلِ التي فيها الفاعلُ (١/٣٣). و"بابُ الفعل الذي يتعدى اسمَ الفاعلِ إلى اسمِ المفعول" (١/٤٥)، و"بابُ من الفعلِ سُمِّيَ

الفعل فيه بأسماءٍ مُضافة... " (٢٤٨ / ١)، و"باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السَّعر" (٣٩٥ / ١). إنَّ ترجمة الباب لتكادُ تقدّم قاعدة الباب بأمثلتها وشواهدها، والسبب في الطول والتفصيل الحرص على البيان والمبالغة فيه، فلا يُفرغ من وضع الترجمة حتى يستوفي المعنى الذي عُقد له الباب.

* - لقد جاء لفظ الحرف في سياق الاصطلاح مُقيّداً بقيد المعنى لكي يُفيد الحدَّ، فإذا رُفِع القيدُ انتفى الحدُّ. وأما إذا نظَّر الباحث إلى هذا الإشكال الذي يتردد فيه اللفظ بين معنيين، بعين المحاسبة على الألفاظ والدلالات، فقد يميل إلى القول بأن مبحث أقسام الكلم في كتاب سيبويه ليس فيه إلا مصطلحان اثنان ولا وجود للثالث لعدم وجود اللفظ الدال عليه، وإنما لفظ الحرف وصف له وحليته تُخرجه من عموم الدلالة إلى خصوصها، يدل على ذلك أنه لم يعبر بالحرف عن القسم الثالث في سياق حديثه عن علامات البناء ["وأما الفتح والكسر والضم والوقف فلأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير..."] [سيبويه ١٩٨٨ : ١ / ١٥]، وإنما عبر عنه بلفظ مبهم. وغياب المصطلح الذي يتمُّ به الحدُّ تشفع له مقاصد التصنيف التحويلي المبكر التي تروم إلى ابتكار وضع وابتداع وصفٍ ومتن ليس على مثال سبق. فوضعت أبواب الكتاب بعبارات وألفاظ تتفاوت بين الطول والقصر لأنَّهم الرُّجل بيان المفهوم أكثر من وضع المصطلح، ومن هذه الألفاظ ما ظل الكتاب به مستأثراً - وابتكر النحاة بعده مصطلحات مخالفة - مثل مجاري أواخر الكلم التي تعني أضرب الإعراب والبناء، والحشو الذي يسمّى بالصلة، والحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل، التي سميت بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة (١ / ١٢٢)، والبيان الذي سمي بفك الإدغام.

* - ومن مظاهر الاصطلاح ما زواج فيه صاحب الكتاب بين لفظين كحروف الإضافة وحروف الجر، والنون والتنوين، والتحقيق والتصغير، والحروف المشربة والحروف المهجورة...^{١٢} ومثل هذا الضرب من العبارات في الكتاب كثير. والباب هنا مبني من كثرة الأمثلة والشواهد التي تحيل على النسق أو القاعدة، واستقراؤها يفضي إلى تصور القاعدة، ولكنه يجمع ما استطاع ولا يمنع إذ يدخل فيه كل ما تعلق بمواده بوشيجة أو اعتبار آخر غير الذي عُقد له. ونحو هذا في الكتاب كثير.

^{١٢} هناك أبحاث اهتمت برصد تطور مصطلح النحو منذ سيبويه، مثل في التطور اللغوي لعبد الصبور شاهين (١٩٨٥ : ١٦٠)، وكتاب ظاهرة الشذوذ في النحو العربي لعبد الفتاح الدجني (١٩٧٤ : ٢٠١).

* - لكنَّ النحويين الخالفين من بعد سيبويه أطلقوا الحرفَ واصطَلَحُوا به على أصل المَبْنِيَّاتِ وما شابهَها ممَّا قد يكون له محل من الإعراب كالظروف، وما لا يكون له محل من الإعراب وليس متمكناً، وهذا ما تَجَدُّه في كُتُبِ حُرُوفِ المَعَانِي التي صَنَّفَهَا الزجَاجِي (ت. ٣٤٠هـ)،^{١٣} وعلي بن عيسى الرمانِي (ت. ٣٨٤هـ)،^{١٤} وأحمد عبد النور المالقِي (ت. ٧٠٢هـ)،^{١٥} والحسن بن قاسم المرادي (ت. ٧٤٩هـ)،^{١٦} وابن هشام جمال الدين الأنصاري (ت. ٧٦١هـ).^{١٧}

وبعد هذا القول في "علم ما الكلم من العربية" يردُّ التَّساوُلُ عن قيمة أقسام الكلم في الاستثارة بأول موقع من مواقع الكتاب - وهي قيمة انتقلت إلى المصنفات النحوية اللاحقة - وفي إمكان عدّها بمنزلة الخطبة التي تُفَيِّدُ مُقَدِّمَاتِ العلم، وعن قيمتها في بيان منهج الحدِّ والتعريف والاصطلاح عند سيبويه ثم عند النحاة من بعده.

لقد أفصح النحاة عن هذا المدخل وعدّوه علماً، وكلُّ بابٍ مدخُلٌ إلى غيره.^{١٨} وتضمّن كلامهم ما يفيد كونه مُستوى قائماً بذاته، وسَمَّوه بأسماءٍ مختلفة كعلم ما الكلم من العربية، وتفسير وجوه العربية، ومخارج الأسماء والأفعال... فهو مُدخِلٌ لعلم العربية، ووجهٌ من وجوه وصف الكلام ومراتبه، ومفهومٌ حاضرٌ في التحليل له أسماءٌ متعددة.

فلَمَّا أُعْطِيَ هذه الأهمية استحقَّ أن يكون أصلاً لوجوه وصف الكلام ومراتبه وأساساً للنحو، لأنَّ أفرادَه [وهي الاسم والفعل والحرف، والرفع والنصب والجر...] تُرَوِّدُ أحياءَ الكلام ومجالات العمل وتقع فيها، وتعدُّ أساساً لتوليد الألفاظ وتشكيلها وتفرعها. فهي مُدخِلٌ للعلم بالمقولات، ومخارجٌ لتشكيل الفروع ذات قوة

^{١٣} حروف المعاني، تحقيق علي توفيق الحمّد. بيروت: مؤسسة الرسالة / الأردن: دار الأمل، ١٩٨٦.

^{١٤} معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي. جدة: دار الشروق، ط. ٢، ١٩٨٢.

^{١٥} رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم، ب.ت.

^{١٦} الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢.

^{١٧} في أهم قسم من أقسام كتابه: مُعْنِي اللبیب عن كُتُب الأعراب، تحقيق فخر الدين قباوة. إسطنبول، تركيا: دار اللباب، ط. ٢، ٢٠١٨.

^{١٨} "باب علم ما الكلم من العربية" (سيبويه ١٩٨٨: ١/١٢) - "باب علم حروف الزوائد" (٢٣٥/٤) - "باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد" (٣٢٩/٤).

مُعجمية تحدد لكل حيزٍ أو موقعٍ من مواقع الكلام مَقولَةً أو كلمةً مناسبةً وتُسندُ إليها خصائصها النحوية والمعجمية المناسبة.

وبالجمله فإنَّ العلمَ بمداخل الكلام يستمدُّ قوته وقيمتَه النظرية من تصوُّر الأوضاع الأولى التي يكون عليها الكلام قبل مصيره إلى التركيب؛^{١٩} فهو مُمدُّ الأحياز بالمتحيز والمواضع بالموضوع والمحال بالحال. وهذا فعلٌ نحويٌّ صامتٌ غيرٌ مُعلنٍ عنه من أفعالٍ سيبويه، وللنحاة في سيبويه إسوةٌ منهجيةٌ راسخةٌ، وإن كان صمته من قبل أنفد من طولهم من بعد. ويمكن الدفع بهذا "الفعل الصامت"، من وراء مسافر الوجوه، إلى نهاياته، والقول إنَّ للعلم بمداخل الكلم نظيراً في تصوُّر الوجود وإدراك الطبيعة؛ فقد عدَّ ضرباً من ضروب إدراك العلوم عندما ميَّزوا بين إدراك الذوات المفردة وإدراك نسبة هذه الذوات بعضها إلى بعضٍ نفيّاً وإثباتاً^{٢٠} ولسان العرب في تصور النحاة مُعادلٌ شكليٌّ للطبيعة، ونظامٌ مقولاته كنظام مقولاتها (Alaoui 1985: 5, 102, 367)، والنظامان وضعيان معاً، ومقولاتهما الأولى وضعياتٌ كذلك.^{٢١} فالوضع سارٍ في العلوم لسريانه في الوجود، وقد ترجموا لهذا السريان بما سموه بعلم الوضع.^{٢٢} ولا غرابة في ذلك، فقد كان اللسان - كما مر بنا في فصل مضى - علماً عربياً ولم يكن ظاهرةً عادية. لقد كان لهم علماً ومصبباً لعلومهم، مثلما كان القرآن والسنة شرعةً ومنهاجاً. وكانوا على دراية بمواقع كلامهم، يُعطون كلَّ موضعٍ حقَّه وموضعَه من الإعراب على ميزةٍ وبصيرةٍ... ومن ثمَّ فإنَّ النحو سيوازي مواطن القوة في لسان العرب وسيعدُّ صياغةً قوليةً مكلفةً بتقديم هذه اللغة وعرض هذا العلم العربي (Alaoui 1985: 22).

لسان العرب حيزٌ بين أحياز الطبيعة، والخروج عن هذا الحيز خروجٌ عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم. والعلم بهذا اللسان قائمٌ ضمن العلم بأوضاعه النوعية حيث إنَّ كلَّ علمٍ يبحث في جهة من جهات الوضع. يتحصَّل بذلك أن النحو يبحث في أحوال المركبات الموضوعية وضعاً نوعياً (زادة ١٩١٠: ١/١٢٠)،

^{١٩} اختلف هل وُضع الواضع المفردات والمركبات أو المفردات خاصة. فمنهم من ذهب إلى أن المركب ليس بموضوع وإلا لتوقف استعمال الجمل على النقل عن العرب كالمفردات. ومنهم من رجح أن المركب موضوع لأن العرب حجرت في التراكيب كما حجرت في المفردات. والراجح الأول لأن الواضع وُضع المفردات وترك الجمل إلى اختيار المتكلم (السيوطي ١٩٩٨: ١/٤٠).

^{٢٠} ينظر في بعض المراجع التي تحدثت عن الموضوع مثل: ابن قدامة ٢٠٠٩: ٢٩.

^{٢١} ذهبوا في بيان هذا الوضع إلى أن الواضع لم يضع إلا المفردات، أما المركبات فهي إلى المستعمل بعد وضع المفردات لا إلى الواضع (الأسترآبادي ١٩٨٢: ١/٥).

^{٢٢} عرّف الوضع بأنه علم باحث عن تفسير الوضع وتقسيمه إلى الشخصي والنوعي والعام والخاص وبيان حال وضع الذوات والهيئات إلى غير ذلك من الأحوال... (زادة ١٩١٠م ١٣٢٨م: ١/١١٠).

وأن الصرفَ يبحث في أنواع المفردات الموضوعية بالوضع النوعي كذلك (١/١١٢)، وأن القياسَ النحويَّ يدرُس ما عُلِقَ باللغة من شبه وضعي.^{٢٣}

ويمكنُ عدُّ النحوِ منذ أن وَضَعَ لِبِنَاتِهِ سببويه إجابةً مستمرةً وبرهنةً متتابعةً عن مسألة الأوضاعِ في الوجودِ وانعكاسها في أوضاع اللسان، ومن هذه المقدمة تفرعت مسائل النحو. ومن يتفرَّس في صفاتِ مقولاتِ الكتابِ الأولى يَجِدُ آثارَ هذا القياس، ويُدرِكُ رُجحانَ هذه الصِّميمةِ المؤيِّدةِ بما سَطَرَهُ سببويه من بيانٍ في مقدمته، وذلك ظاهرٌ فيما أُسْنِدَ إلى هذه المقولاتِ من سمات، تَنْزَلُ مَنْزِلَةَ الأماراتِ الدالَّةِ على أوليةِ تلك المقولاتِ التي تتبَّوْا مَقَاعِدَ الرُّؤوسِ في مباحثِ النحو.^{٢٤}

وهناك تساؤلٌ يمكن أن يُنَزَّلَ مَنْزِلَةَ الإشكالِ المعترضِ، ويتعلَّقُ بما إذا كانَ النحاةُ بعد سببويه قد بيَّنوا المقاصدَ التي انطلقَ منها صاحبُ الكتابِ من خلال ما تداوَلوه من مفاهيمٍ وصفيةٍ وتفسيريةٍ فَصَّمِنوا بذلك الالتفافِ حولِ الكتابِ حدًّا كبيراً من وشائجِ الاتِّصالِ ووحدَةِ الأنظارِ، حيثُ صارَ عندهم مألوفاً ما كانَ عنده من الغاياتِ مخطوفاً، وصارَ بريقاً ما كانَ وميضاً، وحصلتْ عنه في كُتُبِهِمْ مُعارَفةٌ مُستمرَّةٌ كأنها صُحْبَةٌ مُستقرَّةٌ. أم إنهم حادوا عن تلك المقاصدِ وأجابوا عن أسئلةٍ أخرى وضَعوها، فَحَصَلَ بين الكتابِ ومُصنِّفاتِ النحو من بَعْدِهِ قِطِيعَةٌ وانفصالٌ؟

وإذا افترضنا أنَّ النُّحاةَ الخُلَّصَ^{٢٥} قد حادوا عن النِّيَّاتِ؛ فإنَّ كلَّ بحثٍ في المحيدِ عنه يَنْبَغِي أن يرومَ الكشْفَ عن ذلك المخبوءِ وأن يتفادى المُعادَى من الكلامِ والمُكْرورِ، خاصة أن الإلْفَ يَذْهَبُ بِحِدَّةِ الأشياءِ، وأن الفِطْرَةَ مَجْبُولَةٌ على مُعاداةِ المُعادَاتِ.

ولعلَّ هذا الافتراضُ أوردُ من الذي سَبَقَهُ إذا عَلِمَ أنَّ الكتابِ خلا عن خُطْبَةٍ تُفْصِحُ عن موضوعِ الدِّراسَةِ والمنهجِ المُتَّبَعِ فيها، على خِلافِ كتابِ العَيْنِ الذي قَدَّمَ له الحليلُ بنُ أحمدَ بمقدمةٍ مُعرِّفةٍ، وكتابِ الجَمَلِ المنسوبِ إليه. وقد يكونُ سكوتُ الكتابِ عن ذلك سبباً في خفاءِ غَرَضِ صاحِبِهِ وابتعادِ النحاةِ الذين خَلَفُوا من بَعْدِهِ عنه، فَظَلَّ نَصُّ الكتابِ حَمَّالٌ أَوْجِهٌ مِنْهَجِيَّةٌ كَثِيرَةٌ...

^{٢٣} وذلك تبعاً لما ذهبوا إليه من أن القياسَ حملُ الشيءِ على الشيءِ بِضَرْبٍ من الشَّبهِ (الأُنباري ١٩٥٧: ١٠٣).

^{٢٤} هذه السمات أو الخصائص القائمة في جسم المقولات تبعث فيها ضرباً من الحركة الذاتية. ويمكن قياس ذلك على اعتبار أن لكل جسمٍ طبيعي حركةً موضعيةً تُخَصِّصُها (ابن رُشد ١٩٨٤: ٧٧). وإنما كانت هذه الحركة ذاتيةً في المقولات لأن هذه المقولاتِ وضعياتٌ بالطبيعة الوضعية الموجودة فيها (٧٧). وهكذا فإن العلامة في المقولة مبدأ الحركة فيها، مثلما أن الطبيعة مبدأ الحركة... (٧٧).

^{٢٥} وذلك تمييزاً لهم عن النحاة المفسرين.

ولقد جرّأ هذا الخلوّ بعضَ الباحثين على نعتِ الكتابِ بالخلوّ عن المنهج، والمبالغة في تشويق الأبواب، وإهدارِ الرّوابطِ الجامعة، ورعاية الفوارقِ اليسيرة غيرِ المفيدة... (ناصف ١٩٥٣: ١٥٨-١٧٨). ونُعتت بالاستطرادِ والخلطِ بين المصطلحاتِ وعدمِ الدقّةِ في الاصطلاح (ضيف ١٩٧٢: ٦٠-٦١)، وبأحكامٍ أخرى تأثرت فيها مُرسلوها بمناهجِ النحاة الخالفين ومُصطلحاتهم وحاكموه بها، وقد رُدَّ عليهم بردود لا تخلو من فائدة وإنصاف. ^{٢٦} ويمكنُ أن يُضافَ إلى ما رُدَّ به عليهم أن منهجَ سيبويه في إيرادِ المسائلِ تحت الأبوابِ يعتمدُ على أسلوبِ التّغليبِ؛ إذ يحدّدُ في البابِ ما يتّصلُ به من قضايا وشواهد وأمثلةٍ وضرائرٍ، وتطلُّ بعضُ مسائلِ هذا البابِ مُتشرّفةً في أبوابٍ أخرى يصلُّها بها روابطٌ أخرى.

ويمكنُ تشبيهَ بناءِ الكتابِ في المرواحَةِ بين الجمعِ والنثرِ ببنيةِ الفضاءِ التي تتناثرُ فيها السُّحبُ والغازاتُ في مواطنٍ مُتعدّدة، ولكنها تتجمّعُ بتركيزٍ شديدٍ في مواطنٍ الجاذبيةِ القويّةِ ليتكوّنَ من هذا التّجمّعِ أجسامُ الفضاءِ. وهذا التّجمّعُ المُركّزُ لا يَمنعُ من وجودِ التناثرِ. فهذان أمرانِ مُتواردانِ، بهما تكتملُ الصّورةُ ويقومُ جمالُ البناءِ.

ومعنى ذلكَ أن لكلِّ بابٍ كبيرٍ من أبوابِ الكتابِ جاذبيّةً تستقطبُ الموادَّ، إنها "جاذبية الباب" في الاستقطابِ. وشبهُ بناءِ نظامِ لسانِ العربِ بنظامِ الكونِ يمكنُ أن يُعلّلَ بمنطقِ الوَضْعِ المذكورِ آنفاً؛ وهو أن اللّغةَ العربيّةَ يمكنُ أن تُعدَّ معادلاً شكلياً للطبيعة، وعلى النّحوِ أن يَحكيَ هذه المعادلةَ ويُقاسَ بذلكِ الوَضْعِ.

أما لفظُ "البابِ" فهو تعبيرٌ نسبيٌّ حَمالٌ أو جِه. إنّه القاعدةُ الكليةُ التي تندرجُ تحتها الأجزاء والقضايا والأمثلةُ. والبابُ هنا مَبنيٌّ من كثرةِ الأمثلةِ والشّواهدِ التي تحيلُ على النَّسَقِ أو القاعدةِ. واستقرارُها يُفضي إلى تصوّرِ القاعدةِ، ولكنه يجمعُ ما استطاعَ ولا يمنعُ؛ إذ يدخلُ فيه ما تعلقَ بموادّه بوشيجةٍ أو اعتبارٍ آخر غيرِ الذي عُقدَ له. ونحوُ هذا في الكتابِ كثيرٌ.

^{٢٦} ينظر على سبيل المثال لا الحصر: (شاهين ١٩٨٥: ١٣٤-١٧٨)، وقد عرّضَ الباحثُ لمنهجَ سيبويه - كما رآه - بشيء من التفصيل، وذكر خطّته في عرضِ أبوابِ النحوِ ومسائله، وتحقيقِ فكرته التي تصوّرها وعمد إلى إنجازها، واضعاً اليدَ على منطقِ التّناسُكِ والانتظامِ ومحاولاً اكتشافَ حلقاتِ التتابعِ الحفويةِ بين الأبوابِ والمسائلِ والجزئيات. وقد انتهى إلى أن منهجَ سيبويه تحكّمه اعتباراتٌ متعدّدةٌ تتداخلُ في هيئةِ دائرةٍ متّحدةِ المراكزِ مختلفَةِ الأقطارِ، قمتها دائرةُ العاملِ النّحويِّ ومعمولاته، ودائرةُ الإعرابِ والبناءِ، ودائرةُ وحدةِ الوجهِ الإعرابيِّ أو تعدّده، ودائرةُ الإثباتِ وغيره، ودائرةُ كونِ العاملِ فعلاً أو غيرَ فعلٍ، ودائرةُ كونِ العاملِ مذكوراً أو محذوفاً، ودائرةُ كونِ العنصرِ اسماً أو فعلاً، ودائرةُ كونِ الاسمِ مُظهراً أو مُضمراً، ودائرةُ كونِ الاسمِ مُتمكناً أو غيرَ مُتمكّنٍ. ومركّزُ هذه الدوائرِ هو النّحوُ الذي شرّحَ سيبويه في تَفْعِيدِ مسائله... (شاهين ١٩٨٥: ١٣٤-١٥٦).

والباب أيضا هو الفصل أو الشعبة التي تشتمل على بقية من باب آخر. وهو الفرع على باب رئيس^{٢٧}.
وهو الاستثناء من باب آخر سابق^{٢٨}.

ويعزى هذا التفريع إلى إحساس صاحب الكتاب بضرورة الدقة في التصنيف وإلى حساسية منهجية مفرطة بانفصال كل مسألة عن أختها. فاقضى منه ذلك بناء كتابه على نظم مخصوص، أو نظام نظري يتكون من جمهرة من الأبواب بعضها يفضي إلى بعض ويقدم له، وبعضها يتضمن بعضاً، وبعضها يستثنى من بعض.

٣. الحرف، ومعيارية الأصل والفرع في ترتيب الكلم

تعد المقولات الأولى عدة أساسية يقوم بها كل تركيب، وهي باب من أبواب العلم في النحو العربي. وآية ذلك تصدير الكتاب "باب علم ما الكلم من العربية"، وترجمته باب علم ما المقولات من العربية، وما الأصول منها وما الفروع، والأول والثواني، والسمات والخصائص.

ولحديث مراتب المقولات عند النحاة اتصالاً بأوضاعها في مداخل كتبهم. لقد رتب سيبويه حديثه عنها ترتيباً مخصوصاً، فقدم الاسم على الفعل ثم جاء بعدهما بالحرف. وهو ترتيب أتبعه عليه النحاة بعده. قال سيبويه: "فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل... (١/١٢)، وقال المبرد بعده: "فالكلام كله اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى... (المبرد: ٣/١)". وقال أبو البركات الأنباري: "هذه الأقسام، التي هي الاسم والفعل والحرف لها ثلاث مراتب... (٢٠٣: ٨)". وقال عبد القاهر الجرجاني: "فالفعل ثان للاسم والاسم المقدم والأول" (٢٠٨: ٣٠). اختلفوا في تعليل المراتب، فمنهم من علل باستغناء الاسم عن غيره فقدم، وأخر غير المستغني (الأنباري ١٩٥٧: ٩). ومنهم من علل بأن الأسماء سابقة لأن الأفعال أحداث الأسماء، والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه. وقد عقد الزجاجي باباً في الاسم والفعل والحرف أيها أسبق في المرتبة والتقدم ذكر فيه علل الترتيب... (١٩٧٩: ٨٣).

^{٢٧} كقوله: "باب من الفعل سمي فيه بأسماء مضافة... (سيبويه ١٩٨٨: ١/١٢٢)، "باب من الجزاء... (٤٤٩/١)، "باب من الابتداء يضم فيه ما بني على الابتداء" (٢٧٩/١).

^{٢٨} يكون الباب المستثنى مشتملاً على أسطر يسيرة جداً مثل "باب ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام". (سيبويه ١٩٨٨: ٣٦٢/٢).

لقد اتبع النحاة سبويه في ترتيبه الكلم الترتيب المخصوص وسلّموا به واتخذوه وضعاً مُتقبلاً، ولم يعترضوا عليه، وإن كان الاعتراض في ذاته أمراً ممكناً لا يدفعه دافع لأنه مما يعنُّ للقرائح الناظرة. فهذا ابن الطراوة يقول في مسألة يخالف فيها سبويه: "ولا تثريب علينا فيما نُلمُّ به من الخلاف على سبويه رحمه الله في اليسير من نظره لا شيء من نقله؛ لأن تقليد الصادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز، فمن تمت له التفرقة بين هاتين الحالين عوفي من إنزال الظنة بنا، وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا..." (ابن الطراوة ١٩٩٤: ٧).

ويستمدُّ ترتيبُ المقولات قيمته من معيارِ الأصول والفروع بوصفه كليةً من الكليات التي تحكمُ بنية العربية تشدُّ مفرداتها وتراكيبها وألفاظها ودلالاتها في نسقٍ متماسك، وهذا المعيارُ نظامٌ يسري في جسم العربية فيغترقُ كلَّ ظواهرها حتى إنه لمن منطق الأشياء أن يحتفل النحو به ويخصّص له حيزاً في وصفه وتفسيره للسان العرب.^{٢٩}

٤. سمات الحرف وعلاماته

يأتي الحرف في كتب النحويين العرب، وكتاب سبويه أنموذج أول، في المنزلة الثالثة من أقسام الكلم، وهو حرف المعنى لأنه ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل (سبويه ١٩٨٨: ١/١٢). والمرادُ به "الحرف" بالمعنى الخاص^{٣٠} الذي ينماز عن غيره^{٣١} لا معناه الذي يشمل كل الكلم، كما مر بنا قبل. وللحرف علاماتٌ محفوظة هي البناء، والافتقار، وإفادة معنى في غيره.

^{٢٩} نسب اللغويون بعد سبويه إلى العرب قيام نظام الأصل والفرع في عقولها. قال ابن جني: "واعلم أن العرب تُؤثّر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت قوة عنايتها بهذا الشأن..." (ابن جني: ١/١١١)، مثلما نُسب إليها، من قبل، قيام نظام العلل في عقولها: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علة، وإن لم يُنقل ذلك عنها..." (الزجاجي ١٩٧٩: ٦٦). فالأصول مراجعُ يرجع إليها، ولا تُراجع عنها لأنها أوائل، وليس تحت الأصل ما يرجع إليه، على خلاف الفروع التي تتضعف وتتصاعد وتظلّ مشدودةً إلى مرجعها الأول، وهذا سمتُ العرب في لسانها تأس به ولا تنبو عنه.

^{٣٠} وهو "ما جاء لمعنى".

^{٣١} "ليس باسم ولا فعل".

١ - البناء

وهو أصلٌ في الحروف، لقوله: "وأما الفتح والكسر والضم والوقف فلأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غيرٌ، نحو قد وسوف... وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى" (سيبويه ١٩٨٨: ١٥/١). أما ما بني من الأسماء فقد ضارَعَ الحروفَ، وأما الحروفُ فقد بقيت كلها على أصولها مبنية؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرُجها عن أصولها. وقد نسب الزجاجي لسبويه هذا المذهب فقال: "قال الخليل وسبويه وجميع البصريين: المستحقُّ للإعراب من الكلام الأسماءُ، والمستحقُّ للبناء الأفعالُ والحروفُ. هذا هو الأصل...". (الزجاجي ١٩٧٩: ٧٧). فحرفُ المعنى مبني بناءً لا يزولُ عنه، وهو فيه أصلٌ وأوغلٌ، ومن الإعراب أبعدُ.

٢ - الافتقار أو التعلُّق

حروفُ المعاني مفتقرةٌ إلى غيرها ومحتاجةٌ إلى التعلق لأنها تدخل في جنس من أقسام الكلم هو طرف في الكلام وليس عمدةً. ويتجلى تعلقها في أنها قد تكون مختصة في الدخول على غيرها أو مطلقة في ذلك. وهي بذلك ثلاثة أقسام: حروف مختصة بالاسم،^{٣٢} وحروف مختصة بالفعل،^{٣٣} وأخرى مشتركة بينهما.^{٣٤} أو هي منقسمة إلى عاملة - وبعضها مختص بالعمل في الاسم وبعض آخر مختص بالعمل في الفعل - وإلى مهملة لها مطلق الدخول ولا تؤثر العمل في مدخولها. وبِسِمَةِ الاختصاص أو الدخول التي تفيدهم ضرباً من الافتقار أو التعلق تمكَّنت

^{٣٢} "هذا باب الجرِّ". "والجرُّ إنما يكون في كل اسم مضاف...". (سيبويه ١٩٨٨: ١٥٩/١).

^{٣٣} "باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل... فمن تلك الحروف قد... ومنها أيضا سوف... رُبما وقلِّبا وأشباهها... وألحقوها وأخلصوهما للفعل. ومثل ذلك هلاّ ولولا وألا، ألزموهنّ لا... وأخلصوهنّ للفعل. واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو هل وكيف ومن اسمٌ وفعلٌ كان الفعلُ بأن يَلِي حَرْفَ الاستفهام أُولَى لأنها عندهم من الحروف التي يُدَكَّرُ بعدها الفعل...". (سيبويه ١٩٨٨: ١١٤-١١٥/٣). "هذا باب ما يُختارُ فيه النصبُ وليس قَبْلَهُ منصوبٌ بني على الفعل، وهو باب الاستفهام. وذلك أنّ من الحروف حروفا لا يُدَكَّرُ بعدها إلا الفعل ولا يكونُ الذي يليها غيرُه، مظهرًا أو مضمرا، فمما لا يليه الفعلُ إلا مظهرًا قد وسوف ولما ونحوهنّ... وأما ما يجوزُ فيه الفعلُ مضمرا ومظهرًا، مُقدما ومؤخرا، ولا يستقيمُ أن يُبتدأَ بعده الأسماءُ فهلاّ ولولا ولما وألا" (٩٨/١).

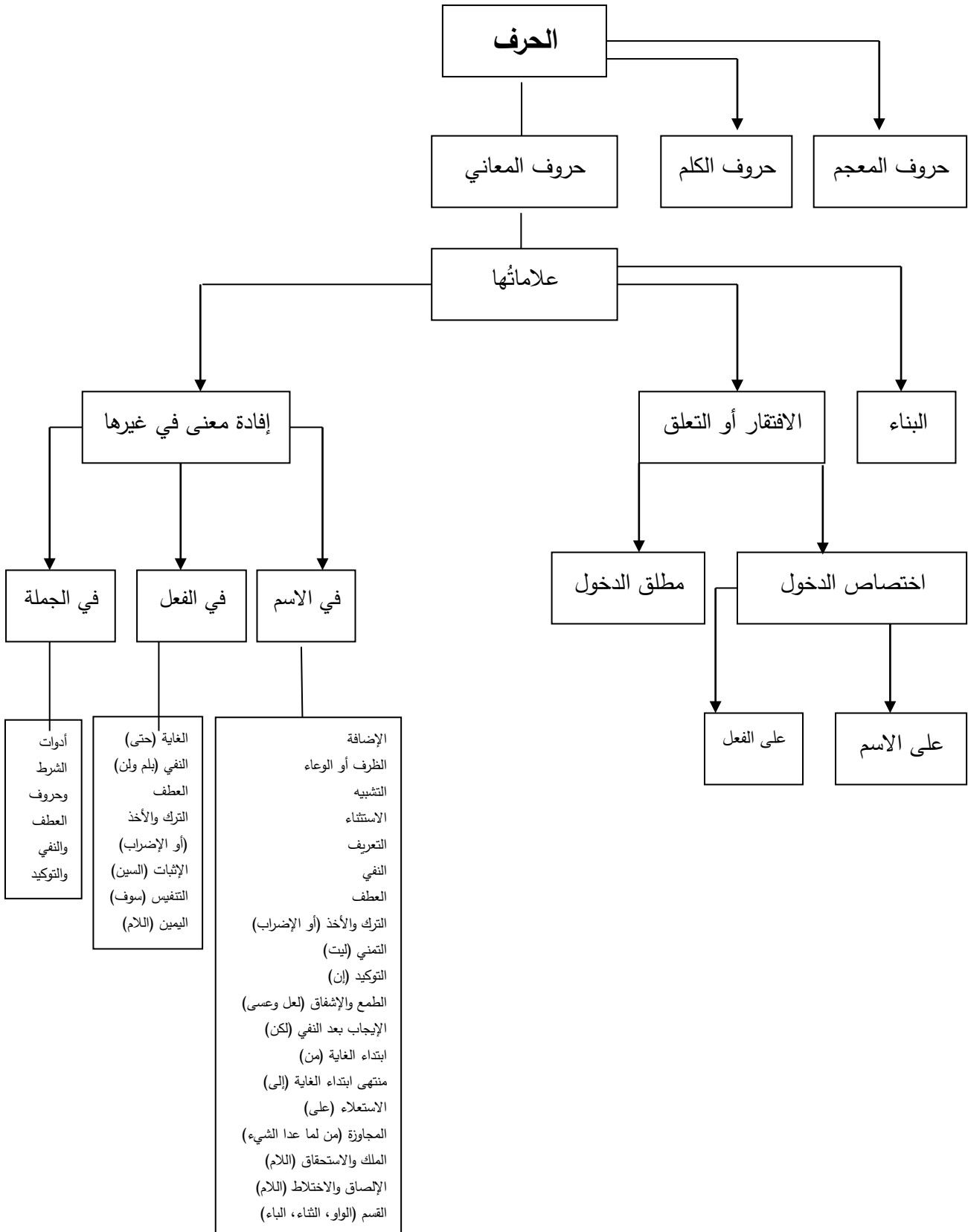
^{٣٤} "هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي لكن وإنما وكأنها وإذ، ونحو ذلك، لأنها حروف لا تعمل شيئا، فتركت الأسماء بعدها على حالها كأنه لم يُدَكَّرْ قبلها شيءٌ، فلم يُجَاوَزْ ذَاهَا إذ كانت لا تُعَيَّرُ ما دخلت عليه فيَجْعَلُوا الاسمَ أُولَى بها من الفعل" (سيبويه ١٩٨٨: ١١٦/٣).

الحروف من أن تكون روابط في التركيب. فهي أمّ الباب في الروابط، قال عنها أحمد المالقي: "حروف المعاني أكثر دوراً، ومُعظّم معانيها أشدُّ غوراً، وتركيب أكثر الكلام عليها، ورُجوعه في فوائده إليها" (المالقي: ٩٧).

٣ - إفادة معنى في غيره

حدّ حروف المعاني أنها ما دل على معنى في غيره. يقول سيوييه بخصوص دخول الألف واللام وإحداثها معنى التعريف في غيرها: "وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفةً لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته... إذا أدخلت الألف واللام فإنما تُذكّرهُ رجلاً قد عرفه... ليتوّهم الذي كان عهدَه ما تذكّر من أمره" (سيوييه ١٩٨٨: ٥/٢)، "وأما الباء... فيضافُ بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده... إذا قلت: مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء... وإذا قلت: فيك خصلة سوء، فقد أضفت إليه الرداءة بفي...". (٤٢٠-٤٢١). "وأما حاشا [...] فهو حرف يجزّ ما بعده... وفيه معنى الاستثناء" (٣٤٩/٢).

وبعد، فإن المراد من المورد الذي سلف، بيان ذات أقسام الكلم وأماراتها المائزة، بوصفها أوضاعاً ومتنولاتٍ أولى في سُكونها قبل مصيرها إلى حركةٍ وتفريعٍ وتوالّدٍ (ينظر أيضاً الشكل ٢). ويُصاحبُ كلّ أصلٍ في الوضع فروعٌ واشتقاقاتٌ تحدّثُ بدخولِ دواخلٍ على الأصلِ أو حصولِ حذفٍ أو إبدالٍ أو تغييرٍ مخصوصٍ أو مُراجعةٍ أصولٍ أو لمُحها أو ارتجالٍ فروعٍ.



الشكل (٢)

٥. تقارُض الخصائص، أو انتقال السمات

تُعَدُّ استعارةُ بعضِ الكَلِمِ خِصَائِصَ بَعْضِ آخَرَ مِنْ قَبِيلِ التَّفْرِيعِ وَالتَّوَالِدِ، وَهَذَا ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ الِاسْتِعَارَةِ أَوْ التَّقَارُضِ أَوْ الِانْتِقَالِ بَيْنَ السَّمَاتِ. وَتَتَجَلَّى الِاسْتِعَارَةُ فِي الِاقْتِرَاضِ الْمَذْكُورِ فِي خُرُوجِ الْكَلِمِ مِنْ عِلَامَاتِ أَصْلِيَّيْهَا إِلَى عِلَامَاتِ فَرْعِيَّةٍ، فَتَقْتَرِبُ - بِخُرُوجِهَا هَذَا - مِنْ كَلِمٍ أُخْرَى حَامِلَةٍ لِهَذِهِ الْعِلَامَاتِ الْفَرْعِيَّةِ. وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْكَلِمَتَيْنِ الْمُخْتَلِفَتَيْنِ قَدْ تَقَارَضَانِ فِيمَا بَيْنَهُمَا سَمَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ أَكْثَرُ. وَسُلُوكُ التَّقَارُضِ اسْتِجَابَةٌ لِنِظَامِ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ الَّذِي يَسْرِي فِي صُلْبِ اللَّغَةِ. وَتَحْكُمُ التَّقَارُضُ قَوَاعِدُ اسْتِعَارِيَّةٌ تَسْمَحُ بِضَرْبٍ مِنَ الِاسْتِعَارَةِ وَتَمْنَعُ ضَرْبًا آخَرَ لَا يُبِيحُهُ الْقِيَاسُ وَالِاسْتِعْمَالُ.

"نَصُورُ التَّقَارُضِ" مِنْهَجٌ فِي النَّظَرِ مَفْهُومٌ لَا مَنْطُوقٌ: إِنَّ اسْتِعَارَةَ السَّمَاتِ وَارِدَةٌ عَلَى سَبِيلِ الْفِعْلِ الْمَفْهُومِ لَا الْأَصْطِلَاحِ الْمَنْطُوقِ. وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَنْهَجِ طَرِيقَةٌ سَبِيوِيَّةٌ فِي تَتَبُّعِ الظَّوَاهِرِ وَسَبِيلُهُ النَّظْرِيُّ فِي تَرْجِيحِ الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ، وَحَمَلِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ، وَالْحِرْصِ عَلَى رِبْطِ الْأَوَابِدِ بِالْأَبْوَابِ، وَالشُّوَارِدِ بِأَمْهَاتِ الشُّوَاهِدِ.

أ- وَمِنْ مَسَائِلِ اسْتِعَارَةِ السَّمَاتِ أَنَّ الْأِسْمَ يَقْتَرِضُ مِنَ الْفِعْلِ الْعَمَلِ، فَتَحُلُّ سَمَةُ الْعَمَلِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ نِيَابَةً: "...الصفة تجري في معنى "يفعل"، يعني "هذا رجل ضارب زيدا"، وتنصب كما ينصب الفعل...". (سيبويه ١٩٨٨: ٢١/١)، ويقول في تقرير هذه المسألة الاستيعارية: "هذا باب ما جرى في أسماء الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل، وذلك قولك: أزيداً أنت ضاربه؟... كما كان ذلك في الفعل لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلها والنكرة، مقدماً ومؤخراً، مظهرًا ومضمراً" (١٠٨/١)، "وتقول: هذا ضاربٌ كما ترى، فيجيء على معنى: هذا يضرب، وهو يعمل في حال حديثك..." (١٣٠/١).

وَيَحُلُّ عَمَلُ الْفِعْلِ فِي صَيْغِ الْمُبَالِغَةِ مِنْ خِلَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ: "أجروا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أن يبالحوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء "فاعل"، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى "فَعُولٌ وَفَعَالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعْلٌ..." (١١٠/١).

ويجُلُّ في اسم المفعول: "باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل... [ومن] ذلك في النصب "أزيدا أنت محبوس عليه"، و"أزيدا أنت مكابر عليه" (١٠٨/١-١٠٩).

ويجُلُّ في الصِّفَةِ المشبهة: "هذا بابُ الصِّفَةِ المشبهة بالفاعل فيما عَمَلَتْ فيه، ولم تَقْوَأْ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عملت فيه. وما تعمل فيه معلومٌ، إنما تعملُ فيما كان من سببها مُعَرَّفًا بالألف واللام أو نكرةً، لا تجاوزُ هذا؛ لأنه ليس بفعلٍ ولا اسمٍ هو في معناه. والإضافة فيه أحسنُ وأكثر، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان أحسنَ عندهم أن يتباعدَ منه في اللفظ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قُوَّتِهِ في الأشياء... (١٩٤/١).

ويجُلُّ في المصدر: "إن جعلتَ الناسَ فاعلينَ قلتَ: عَجِبْتُ من دَفَعِ الناسِ بعضهم بعضاً، جَرى في الجر على حد مجراه في الرفع، كما جرى في الأول على مجراه في النصب، وهو قولك: دفع الناس بعضهم بعضاً. وكذلك جميع ما ذكرنا إذا أَعْمَلْتَ فيه المصدرَ فجرى مجراه في الفعل. ومن ذلك قولك: عَجِبْتُ من مُوَافَقَةِ الناسِ أَسْوَدَهُمُ أَحْمَرَهُمُ، جرى على قولك: وافقَ الناسُ أَسْوَدَهُمُ أَحْمَرَهُمُ... (١٥٤/١)، هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عَجِبْتُ من صَرَبٍ زِيداً... (١٨٩/١).

ويجُلُّ عمل الفعل أيضاً في اسم الفعل: "هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من الفعل الحادث... وهي أسماء الفعل... وإنما سمي بها الأمرُ والنهيُ فَعَمَلَتْ عَمَلَهُمَا ولم تُجَاوِزْ، فهي تقومُ مقامَ فِعْلِهِمَا" (٢٤١-٢٤٣). "ولعمل اسم الفعل قيودٌ منها أنها لا يَظْهَرُ فيها صَمِيرٌ" (٢٤٢/١)، "ولا يتقدمُ معمولها عليها" (٢٥٢/١)، "ولا تتصلُّ بها نونُ التوكيدِ إلا هَلُمَّ" (٥٢٩/٣)، "ولا تتصرفُ تصرفَ الفعل" (٢٥٠/١).

ويظهرُ من مسائلِ انتقالِ سمةِ العملِ إلى الصيغِ الاسميةِ أن الاستعارةَ - في النصوص التي مرت بنا آنفاً - مقيِّدةٌ بقيود تدل على أن الفروعَ تنحطُّ أبداً عن درجةِ الأصول؛ لأن فيها الأصلَ مع فضلٍ تغييرٍ...

وليس الموضع موضع تفصيل في ذكر القيود، ولكنه موضع مُح لانتقال السّمات وإنباه على مسائل التّقارّض.

ويحل عمل الفعل أيضا في اسم الإشارة، حيث تعمل الإشارة في الحال بمعنى التنبيه. يفيد قوله: "فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقا... فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله... فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده، والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقا لا تريد أن تعرفه عبد الله... فكأنك قلت: انظر إليه منطلقا..." (٧٨/٢).

ب- ومن مسائل الاستعارة أن ما جاء على حرف مما هو اسم فهو الضمير وهو مبني. "وإنما استعار بناءه من الحروف؛ لأن علامات البناء للأسماء غير المتمكنة [المبنية] المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا بفعل مما جاء لمعنى ليس غير... وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا للمعنى" (المصدر نفسه: ١٥/١).

ومما استعار بناء الحرف الأسماء المبنية كالظروف المبهمة: "هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة" (٢٨٥/٣)، والظروف المقطوعة عن الإضافة (٢٨٦/٣)، والظروف المركبة عند من يجعلها بمنزلة اسم واحد (٣٠٣-٣٠٢/٣)، والضمائر (٥/٢، ٦، ٧٨، ٣٥٠، ٣٩٧؛ ٤/١٨٩-٢٠٢)، وأسماء الجزاء (٥٦/٣)، والأسماء المبهمة (الإشارة) (٥/٢)، والأسماء الموصولة (١٠٥/٢)، وأسماء الاستفهام (١٢٨/٢)... وكذلك "كم" الخبرية: "كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجر الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله. والمعنى معنى رُب، وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب...". وكل أولئك استعار من الحرف بناءه، لأن كل ما لا يُعرب من الأسماء فمضارع به الحروف" (١٦١/٢).

ج- ومن الاستعارة أن الحروف العاملة المختصة بالأسماء، كالحروف المشبهة بالأفعال، اقترضت سمة تأثير العمل في الأسماء من الأفعال، واقتبست معانيها لأنها بمنزلة الأفعال فيها بعدها وليست بأفعال (١٣١/٢)، وكذلك "ما" تكون بمنزلة ليس (٢٢١/٤).

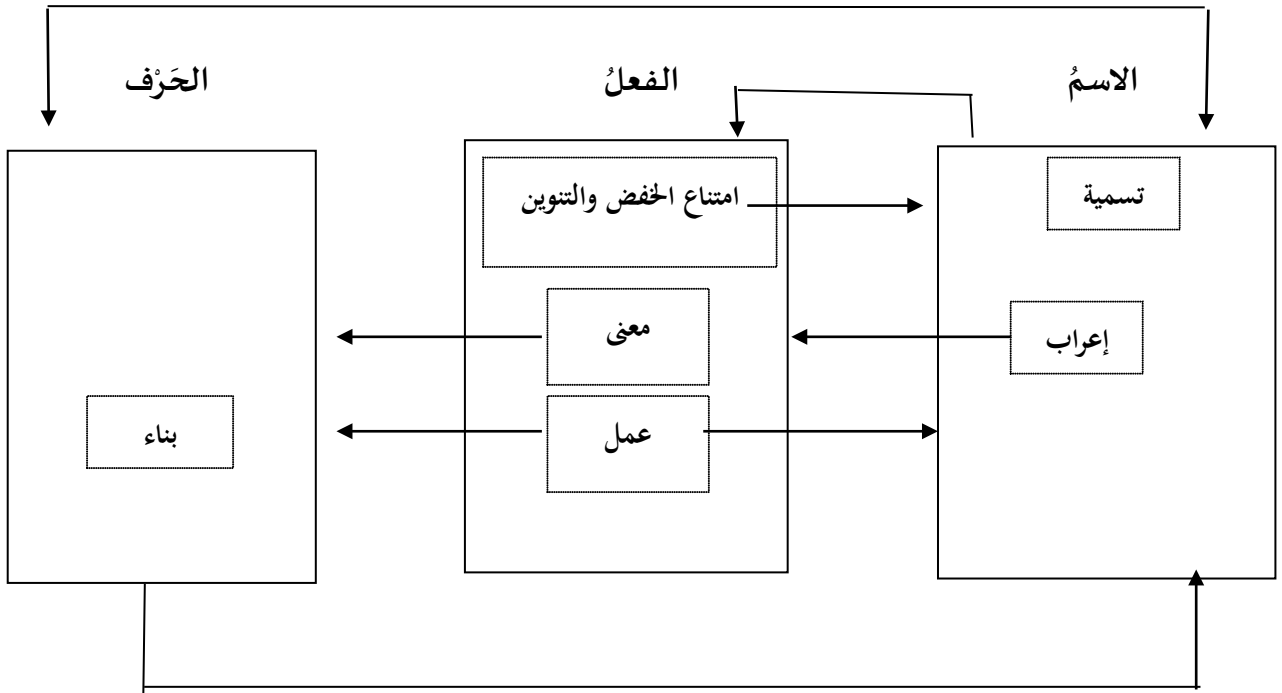
د- ومن باب اقتراض الفعل من الاسم أن الأفعال المضارعة تقتض من الأسماء سمة الإعراب، يقول سيبويه: "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد..." (١٣/١)، مثلما تقتض الأسماء غير المنصرفة - من الأفعال - امتناع الخفض والتنوين: "واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافق في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه لما يستخفون..." (٢١/١)، "فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل" (٢٣/١). ومن اقتراض الفعل من الاسم أيضا التسمية بالأفعال، "فإذا سميت بالفعل لم يكن له بد من أن تجعله كالأسماء لأنك نقلت فعلاً إلى اسم..." (١٩٩/٣).

هـ - ومن اقتراض الحرف من الاسم: التسمية بالحروف (٢١٨/٤) وبالمقطع (٣٢٠/٣).

وإذا استقرينا كتب النحويين المتأخرين فلن نعدم إشارات كثيرة إلى تداخل أقسام الكلم وملاصق من الحاء الحدود بينها، من ذلك ما صدر به ابن هشام الأنصاري كتابه مغني اللبيب وهو "في تفسير المفردات وذكر أحكامها"، وهو يعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك... وربما ذكر، مع الحروف والأسماء والظروف المشبهة للحروف، أسماء غير تلك وأفعالاً لميسس الحاجة إلى شرحها. فالباب المعقود لحروف المعنى ربما جذب غير الحروف من الأسماء المبنية والظروف، فأحدث الجذب تصنيفاً جديداً يخالف تصدير مصنفات النحو بتقسيم الكلم إلى أقسام ثلاثة وكأنها أقسام متميزة، ولكن واقع الكلام العربي الفصيح يكشف المداخل متداخلة والحدود شبه غائبة.

وتبين لنا حركة التسمية أن الاسم موضع إحالة، أي إحالة غير الأسماء على خصائص الاسم للتسمية بها، فهو مقام في الدلالة لغيره ومستقر. أما الفعل والحرف فلا حظ لهما في التسمية بهما؛ لأن الاسم الأول وله عليهما درجة، وله قوة ينتقل بها غيره إليه ولا ينتقل هو إلى غيره، فهو ينتقل إليه ولا ينتقل.

ويمكن تصور إشكال التقارض على هيئة حركة نقلية تقلل خواص أقسام الكلم من قسم إلى آخر، فتمتد بين الكلم مسالك وقنوات تُخرج بناء اللغة الوضعي من ثبوت إلى نمو وتكاثر. ويمكن التمثيل لهذا الضرب من النظر والنصور بالشكل (٣).



الشكل (٣)

هذا بيانٌ يتيح إدراك سلوك التقارض والاستعارات بين أقسام الكلم؛ ذلك أن تبادل الكلم السّمات فيما بينها يُظهرنا على أن الفروع الناشئة تتشكّل على أساس هذا التجاذب. ومن ثمّ كانت مسألة التقارض والاستعارة جهةً في توليد المفردات وتوسيع المعجم... وهذا بابٌ واسعٌ من أبواب النظر في الكتاب، لا تُفصّل عنه العبارات ولكنه مُستنبطٌ من الإشارات؛ إذ ليس ما يُورده النظر يُريده لذاته، ولكنه قد يُريده لغيره ممّا يخفى ويَلطّف.

٦. خُلاصةُ البَحْث

لقد أطلق النحويون المتقدمون، وفي طليعتهم سيبويه، الحرفَ وعَنَوْا به أقسامَ الكلم الثلاثة، وعندما وَضَعُوا جهازَ النحوِ بأصوله التي تفرّعت عنه فروعُه لاحظوا أنّ تقارضَ الأقسام الثلاثة الخصائص والصفات، يدلُّ دلالةً واحدةً على انحاء الحدود بين الأقسام.

هذا التقاؤض يحمّلنا على القول إنّه من العدل أن نرجع إلى سببويه عندما أطلق كلمة "الحرف" وعنّى بها كلّ قسم من أقسام الكلم، كما رأينا، فهو بذلك لم يضع حدوداً صارمةً بين الأقسام، ولم يجعل الحرف على وجه الخصوص خاضعاً للبناء السُّلَمي التّراتبيّ، مثلما جعله النحاة من بعده. ولكنّه محا الحدود بين الحرف وقسيميه بقياس الشّبّه؛ فاستعار الحرف منها مثلما استعارها منه خصائص نحويةً ودلالية. فمن مظاهر الشبه بين الحرف والاسم، التي تمحو الحدود بينهما، تأثير الحرف في الاسم، ويميل... إلى افتراض «أن حركات البناء في الأسماء حاملةٌ للدلالة المتمثلة في تحديد موقعها بين الاسمية والحرفية، وأن ثمة مساوقةً تسري في الأسماء بين الإبهام والشيوع في دلالتها وبين خاصية البناء فيها؛ فكلمًا كان الشيوع والإبهام عريقاً في الاسم كان البناء فيه راسخاً، ويكون الاسم في هذه الحالة أكثر ابتعاداً عن الاسمية واقتراباً من الحرفية من نظائره في قائمة الأسماء» (الدخيل ٢٠١٩: ٣٠٥ وما بعدها).

ومن مظاهر الشبه بين الحرف والفعل، التي تمحو الحدود بينهما، "أن الأفعال كلّما فقدت دلالتها على الحدّث وأشبّهت الحروف فقدت خصيصة التصرف واكتسبت خصيصة الجمود، لذلك نجد أن فعل الأمر أكثر أصناف الفعل الثلاثة اقتراباً من الحرفية بما له من سمات تُقرّبه من الحرف..." (الدخيل ٢٠١٩: ٣٠٥ وما بعدها).

فأقسام الكلم يُداخل بعضها بعضاً، ويسترسل بعضها في بعض، وأكثرها في ذلك الحروف، فكلمًا كان الحرف أو غل في الإبهام والعموم والبناء كان عريقاً في الحرفية وأقرب إلى أن يكون أمّ الباب في جنسه، وكلما ابتعد عن العرّاقية الحرفية وإمامة الباب اقترب من الشبه بباقي أقسام الكلم، بالاستعارة منها والقياس عليها. فالحدود بين أقسام الكلم حدودٌ مبهمّةٌ غيرٌ محدّدة؛ لأن أقسام الكلم تتفاوت في درجات الانتساب إلى قسمها.

مصادر البحث ومراجعُه

- الأسترآبادي، الرضي. ١٩٨٢. شرح الكافية. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأنباري، أبو البركات. ١٩٥٧. أسرار العربية. تحقيق محمد بهجة البيطار. دمشق: مجمع اللغة العربية.
- الأنباري، أبو البركات. ب.ت. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. عناية محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر والنشر والتوزيع.
- الأنباري، أبو البركات. ١٩٥٧. لمع الأدلة. تحقيق سعيد الأفغاني. سوريا: الجامعة السورية.
- الأنصاري، ابن هشام. ب.ت. معني اللبيب عن كتب الأعراب. تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وسعيد الأفغاني. بيروت: دار الفكر. الطبعة الخامسة.
- الأنصاري، ابن هشام. ب.ت. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبدالغني الدقر. سورية: الشركة المتحدة للتوزيع.
- ابن تيمية. ٢٠٠٤. مجموع فتاوى ابن تيمية. المدينة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. ب.ت. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. بيروت: دار الهدى. الطبعة الثانية.
- ابن رشد، أبو الوليد. ١٩٨٤. تلخيص السماء والعالم. تحقيق جمال الدين العلوي. فاس: منشورات كلية الآداب بفاس.
- ابن السراج. ١٩٨٥. الأصول في النحو. تحقيق بدالحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن الطراوة، أبو الحسين. ١٩٩٤. الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح. تحقيق عياد بن عيد الثبتي. مكة المكرمة: مكتبة دار التراث. الطبعة الأولى.
- ابن قدامة الحنبلي. ٢٠٠٩. روضة الناظر وجنة المناظر. تحقيق محمد مرابي. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن منظور، أبو الفضل. ب.ت. لسان العرب. بيروت: دار الفكر.
- بودرع، عبد الرحمن. ٢٠١٣. الأسس المعرفية للغويات العربية. عمان، الأردن: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.
- الجرجاني، عبدالقاهر. ٢٠٠٨. دلائل الإعجاز. تحقيق محمود محمد شاكر. القاهرة: مكتبة الخانجي - مطبعة المدني.
- الذجني، فتحي عبدالفتاح. ١٩٧٤. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي. الكويت: وكالة المطبوعات.

- الدخيل، معاذ بن سليمان. ٢٠١٩. منزلة الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين. الرياض: مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية - دار وجوه للنشر والتوزيع.
- الرماني، علي بن عيسى. ١٩٨٢. معاني الحروف. تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي. جدة: دار الشروق. الطبعة الثانية.
- زادة، طاش كبري. ١٩١٠. مفتاح السعادة ومصباح السيادة. حيدر آباد: دار المعارف.
- الزجاجي، أبو القاسم. ١٩٨٦. حروف المعاني. تحقيق علي توفيق الحمد. بيروت: مؤسسة الرسالة/ إربد: دار الأمل.
- الزجاجي، أبو القاسم. ١٩٧٩. الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. بيروت: دار النفائس. الطبعة الثالثة.
- السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله. ١٩٧٨. نتائج الفكر في النحو. تحقيق محمد إبراهيم البنا. بنغازي: جامعة قاريونس.
- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان. ١٩٨٨. الكتاب. تحقيق عبدالسلام محمد هارون. بيروت: عالم الكتب. الطبعة الثالثة.
- السيرافي، أبو سعيد. ١٩٨٦. شرح كتاب سيبويه. تحقيق رمضان عبد التواب، ومحمد فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم. مصر: مركز تحقيق التراث - الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- السيوطي، ١٩٩٨. المنزه. تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي أحمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار الفكر. الطبعة الأولى.
- شاکر، محمود محمد. ١٩٨٧. المتنبي: رسالة في الطريق إلى ثقافتنا. القاهرة: مطبعة المدني.
- شاهين، عبدالصبور. ١٩٨٥. في التطور اللغوي. بيروت: مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية.
- الشتمري، الأعلام. ١٩٨٧. النكت في تفسير كتاب سيبويه. تحقيق عبدالمحسن سلطان. الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. الطبعة الأولى.
- ضيف، شوقي. ١٩٧٢. المدارس النحوية. مصر: دار المعارف. الطبعة الثانية.
- الفارابي، أبو نصر. ١٩٦٨. إحصاء العلوم. تحقيق عثمان أمين. القاهرة: مطبعة الأنجلو المصرية. الطبعة الثالثة.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. ١٩٨٥. الجمل في النحو. تحقيق فخر الدين قباوة. بيروت: مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى.

- الكفوي، أبو البقاء بن موسى. ١٩٩٢. *الكليات*. إعداد عثمان درويش وسليمان المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى.
- المالقي، أبو جعفر أحمد بن عبدالنور. ب. ت. *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. تحقيق أحمد محمد الخراط. دمشق: مجمع اللغة العربية - دار القلم.
- المبرد، أبو العباس. ب. ت. *المقتضب*. تحقيق محمد عبدخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.
- المرادي، الحسن بن قاسم. ١٩٨٣. *الجنى الداني في حروف المعاني*. تحقيق فخر الدين قباوة ونديم فاضل. بيروت: دار الآفاق الجديدة. الطبعة الثانية.
- المؤدب. أبو القاسم بن سعيد. ١٩٨١. "دقائق التصريف وعلله". تحقيق محمد سليم الهزاع. أطروحة ماجستير: كلية الآداب بالرياض.
- ناصر، علي النجدي. ١٩٥٣. *سبويه إمام النحاة*. مصر: لجنة البيان العربي.

References

- Al-Anbārī, Abū Al-Barakāt. 1957. *'Asrār al-'Arabiyyah*. Ed. Muḥammad Al-Bīṭār. Damascus: Majma' Al-Lughah Al-'Arabiyyah.
- _____. n.d. *al-'Inṣāf fī Masā'il al-Khilāf bayna an-Naḥwiyyīn*. Ed. Muḥammad Abd Al-Ḥamīd. Beirut: Dār Al-Fikr wa Al-Nashr wa Al-Tawzī'.
- _____. 1957. *Luma' al-'Adillah*. Ed. Sa'īd Al-Afaghānī. Syria: The Syrian University.
- Al-Anṣārī, Ibn Hishām. n.d. *Mughnī al-Labīb 'an Kutub al-'A'arīb*. Eds. Māzin Al-Mubārak, Muḥammad Alī Ḥamd Al-Lāh, & Sa'īd Al-Afaghānī. Beirut: Dār Al-Fikr wa Al-Nashr wa Al-Tawzī'. 5th Edition.
- _____. n.d. *Sharḥ Shudhūr adh-Dhahab fī Ma'rīfat Kalām al-'Arab*. Ed. Abd Al-Ghanī Al-Daqr. Syria: Al-Sharikah Al-Muttaḥidah li-t-Tawzī'.
- Alaoui, Ahmed. 1985. *Coran et Langue dans le Discours Exégético-grammatical Musulman Arabe*. Thèse de Doctorat d'état, Université Sorbonne, Paris.
- Al-Astar'ābādhī, Al-Raḍī. 1982. *Sharḥ al-kāfiyah*. Beirut: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
- Al-Dakhīl, Mu'ādh Ibn Sulaymān. 2019. *Manzilat al-Ḥarf fī t-Taḥkīr an-Naḥwiyy bayna al-Qudamā' wa al-Muḥdathīn*. Riyadh: King Abdullah Bin Abdulaziz International Center for the Arabic Language – Dār Wujūh lil-Nashr wa Al-Tawzī'.
- Al-Dujanī, Fathī Abd Al-Fattāh. 1974. *Zāhirat ash-Shudhūd fī n-Naḥw al-'Arabī*. Kuwait: Wakālat Al-Maṭbū'āt.
- Al-Fārābī, Abū Naṣr. 1968. *'Iḥṣā' al-'Ulūm*. Ed. Uthmān Amīn. Cairo: Maṭba'at Al-'Anjlū Al-Miṣriyyah. 3rd Edition.
- Al-Farāhīdī, Al-Khalīl Ibn Aḥmad. 1986. *al-Jumal fī n-Naḥw*. Ed. Fakhr Al-Dīn Qabāwah. Beirut: Mu'assasat Al-Risālah. 1st Edition.
- Al-Jurjānī, Abd Al-Qāhir. 2008. *Dalā'il al-'Ijāz*. Ed. Maḥmūd Muḥammad Shākīr. Cairo, Egypt: Maktabat Al-Khānjī & Maṭba'at Al-Madanī.
- Al-Kafawī, Abū Al-Baqā' Ibn Mūsā. 1992. *al-Kulliyāt*. Ed. Adnān Darwīsh & Muhammad Sulaymān Al-Miṣrī. Beirut: Mu'assasat Al-Risālah. 1st Edition.

- Al-Māliqī, Abū Ja'far Aḥmad Ibn 'Abd Al-Nūr. n.d. *Rasf al-Mabānī fī Sharḥ Hurūf al-Ma'ānī*. Ed. Aḥmad Muḥammad Al-Kharrāt. Damascus: Majma' Al-Lughah Al-'Arabiyyah.
- Al-Mu'addib, Abū Al-Qāsim Ibn Sa'īd. 1981. *Daqā'iq 'at-Taṣrīf wa 'Ilaluh*". Ed. Muhammad Salīm Al-Hazzā'. MA thesis: Kulliyyat Al-'Ādāb in Riyadh.
- Al-Mubarrid, Abū Al-Abbās. n.d. *al-Muqtaḍab*. Ed. Muḥammad Abd Al-Khālīq Uḍaymah. Beirut: 'Ālam Al-Kutub.
- Al-Murādī, Al-Ḥasan Ibn Qāsim, 1983. *al-Janā ad-Dānī fī Hurūf al-Ma'ānī*. Ed. Fakhr Al-Dīn Qabāwah & Nadīm Fādhil. Beirut: Dār Al-'Āfāq Al-Jadīdah. 2nd Edition.
- Al-Rummānī, Alī Isā. 1982. *Ma'ānī al-Ḥurūf*. Ed. Abd Al-Fattāḥ Ismā'īl Shalabī. Jeddah: Dār Al-Shurūq. 2nd Edition.
- Al-Shantamrī, Al-Alam. 1987. *an-Nukat fī Tafṣīr Kitāb Sībawayhi*. Ed. Abd Al-Muḥsin Sulṭān. Kuwait: Al-Munazzamah Al-'Arabiyyah li-t-Tarbiyah wa th-Thaqāfah wa Al-'Ulūm.
- Al-Sīrāfī, Abū Sa'īd. 1986. *Sharḥ Kitāb Sībawayhi*. Eds. Ramadhān Abd Al-Tawwāb, Muḥammad Fahmī Ḥijāzī, & Muḥammad Hāshim Abd Al-Dā'im. Egypt: Markaz Taḥqīq Al-Turāth – Al-Hay'ah Al-Miṣriyyah Al-'Āmmah li-l-Kitāb.
- Al-Suhaylī, Abū Al-Qāsim. 1978. *Natā'ij al-Fikr fī n-Naḥw*. Ed. Muḥammad Ibrāhīm Al-Bannā'. Benghazi: Garyounis University.
- Al-Suyūṭī, Jalāl Al-Dīn. (1998). *Al-Muzhir fī 'Ulūm al-Lughah wa 'Anwā'ihā*. Eds., Muḥammad Jād Al-Mawlā, Alī Al-Bajāwī, & Muḥammad Abū Al-Fadhl. Beirut: Dār Al-Fikr. 1st Edition.
- Al-Zajjājī, Abu Al-Qāsim. 1986. *Hurūf al-Ma'ānī*. Ed. Alī Tawfīq Al-Ḥamad. Beirut: Mu'assasat Al-Risālah – Irbid: Dār Al-'Amal.
- _____. 1979. *al-'Īdāḥ fī 'Ilal 'an-Naḥw*. Ed. Māzin Al-Mubārak. Beirut: Dār Al-Nafā'is. 3rd Edition.
- Boudraa, Abderrahmane. 2013. *al-'Usus al-Ma'rifiyyah li-Lughawīyyāt al-'Arabiyyah*. Amman: Dār Ward Al-'Urduniyyah lil-Nashr wa Al-Twazī'.
- Ḍayf, Shawqī. 1972. *al-Madāris an-Naḥwiyyah*. Egypt: Dār Al-Ma'ārif. 2nd Edition.
- Ibn Al-Sarrāj. 1985. *al-'Usūl fī n-Naḥw*. Ed. Badr Al-Ḥusayn Al-Fatlī. Beirut: Mu'assasat Al-Risālah.
- Ibn Al-Tarrāwah. Abū Al-Ḥusayn. 1994. *al-'Ifṣāḥ bi-Ba'd mā Jā'a min al-Khaṭa' fī l-'Īdāḥ*. Ed. Ayyād Al-Thubaytī. Makkah: Maktabat Dār Al-Turāth. 1st Edition.
- Ibn Jinnī. n.d. *AL-Khaṣā'is*. Ed. Muḥammad Alī Al-Najjār. Beirut: Dār Al-Hudā. 2nd Edition.
- Ibn Manzūr. Abū Al-Faḍl Ibn Makram. n.d. *Lisān al-'Arab*. Beirut: Dār Al-Fikr.
- Ibn Qudāmah Al-Ḥanbalī. 2009. *Rawḍat al-Nāẓir wa Jannat al-Manāẓir*. Ed. Muḥammad Murābī. Beirut: Mu'assasat Al-Risālah.
- Ibn Rushd, Abū Al-Walīd. 1984. *Talkhīṣ as-Samā' wa l-'Ālam*. Ed. Jamāl Al-Dīn Al-Alawī. Fes, Morocco: Manshūrāt Kuliyyat Al-'Ādāb.
- Ibn Taymiyyah. 2004. *Majmū' Fatāwā Ibn Taymiyyah*. Madinah: King Fahd Organization for Printing the Holy Qur'ān.
- Nāsif, Alī Al-Najdī. 1953. *Sībawayhi 'Imām 'an-Nuḥāḥ*. Egypt: Lajnat Al-Bayān Al-'Arabī.
- Shāhīn, Abd Al-Ṣabūr. 1985. *Fi t-Taṭawwur al-Lughawīyy*. Beirut: Mu'assasat Al-Risālah. 2nd Edition.
- Shākīr, Maḥmūd Muhammad. 1987. *al-Mutanabbī: Risālah fī ṭ-Tarīq 'ilā Thaqāfatīnā*. Cairo: Maṭba'at Al-Madanī.
- Sībawayhi. 1988. *al-Kitāb*. Ed. Abd Al-Salām Hārūn. Beirut: 'Ālam Al-Kutub. 3rd Edition.
- Zādah, Ṭash Kubrī. 1910. *Miftāḥ as-Sa'ādah wa Miṣbāḥ 'as-Siyādah*. Hyderabad: Dār Al-Ma'ārif.